المكتبة الأزهرية

مخطوطة

تهذيب المنطق والكلام

المؤلف

مسعود بن عمر بن عبدالله (التفتازاني)

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

كتاب التهذيب للسعد في المنطق والتوحيد سن ٢١ كامل لتاريخ ٢٠
فرز عبد السلام عليش

كتاب التهذيب للسعد
التفتزاني رحمه
العبسي ونقل بعض تعلقا

وصل من الامير علي من فايض مت
ملك سنة ٩٩٠ اوا دفعه
٩٩٠
كتاب التهذيب للسعد
التفتزاني رحمه الله
٤٦٨
٦٧
٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلاة على من ارسله هدى هو بالحق ناطق وبوراه الاعتصام حقيق وعلى آله واصحابه الذين سعدوا في مناهج الحق بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق اما بعد فهذه اغانة للذهب الكلام في تحرير المنطق والكلام وتقريب المرام في تنوير عقايد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التصدر للذوي الافهام وتذكرة لمن اراد ان يذكر من اولي الالباب سميا الولد الاعز الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لازال له من التوفيق قوام ومن التاييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول في المنطق مقدمة العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور وتتسمان بالضرورية والكسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطا فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفا او تصديقي فيسمى حجة ودليلا المقصد الاول دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزيه تضمن وعلى الخارج التزام ولابد من اللزوم عقلا او عرفا وتلزمها المطابقة لا تتصور الا معها ان تقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى المركب اما تام خبرا او انشا واما ناقص تقييدي او غيره والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة كلمة وبدونها اسم والا فاداة

العدق ع

نون فلونا لما بعده عليه ولو حركته لتعريفه

اعلم دلالة المطابقة متلازم التضمن والالتزام ولا عكس فقد يوجد التضمن والالتزام بدون المطابقة كما في الكلي العقلي والجزء الاعم والجزء الخارج اللازم والكل المركب من متساويين والكل المركب من متساويين والكل المركب من متباينين والكل المركب من اعم وخاص مطلقا ومن متباينين بالعكس والكل المركب من متباينين جزئي كالمتباينين وقد يقال الجزئي للخاص وهو اعم والكليات خمس

الثاني الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة بالحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب عن التمامية وعن بعض المشاركة هو الجواب عنها وعن الكل فنوع كالحيوان والا فبعد كالجسم

الثالث النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وخص باسم الخاصة كالكاتب بالفعل وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة

الرابع الجنس تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس الاجناس والاناع متنازلة الى سافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات

الخامس الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

فاداة وايضا ان اخذ معناه مع تشخصه وضعا علم وبدونه متواطئ ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت بالولية او الاولوية وان كثر فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول بسبب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز

فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي متعدد افراده او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه والكثير مع التناهي او عدمه والكليان ان تباينا فكليا متباينان والا فان تصادقا فكليا متساويان وبان وبعضها كذلك او من جانب فاعم واخص مطلقا وبعضها بالعكس والاقي وجه وبين بعضها بتباين جزئي كالمتباينين وقد يقال الجزئي للخاص وهو اعم والكليات خمس

الثاني الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة بالحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب عن التمامية وعن بعض المشاركة هو الجواب عنها وعن الكل فنوع كالحيوان والا فبعد كالجسم

الثالث النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وخص باسم الخاصة كالكاتب بالفعل وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة

الرابع الجنس تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس الاجناس والاناع متنازلة الى سافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات

الخامس الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

الألوكة www.alukah.net

فان مبين عن المشارك في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد
واذا انسب الى ما مبينه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم
للعام الى مقوم للمساوي ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة
وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخامس العرض
العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع
انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بين فبين
تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم بالملزوم وغير
بين بخلافه والا فعرض مفارق يدوم او يزول بسرعة او ببطء
فصل مفهوم الكلي سمي كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع
عقليا وكذا انواع الخمسة واكثر وجود الطبيعي بمعنى وجود
اشخاصه فصل معرف الشيء ما يقال عليه للافادة تصورا وشرط
ان يكون مساويا اجلا فلا يتم بالاعم والاخص والمساوي معرفة
والداخلي والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان
مع الجنس القريب فتام والا فناقص ولم يعتبروا التعريف
بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كالنطق وهو ما
يقصد به تفسير مدلول اللفظ المقصد الثاني القضية قول
يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه
فحملية موجبة وسالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به
محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استغنى بها هو والشرطية
ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا والموضوع ان كان شخصا
سميت القضية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة طبيعية والا فان

فالحقيقة

فان من حقيقة افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما
به البيان سورا والاهملة وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة
من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية له
او فيها فالذهنية وقد يجعل جزء الكلي جزءا من جزئيها فتسمى
معدولة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة
فان كان الحكم بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية
مطلقة او ما دام وصفه المشروط عامة او في وقت معين
فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة او بد وامها ما دام
الذات فدائمة مطلقة او ما دام الوصف فعرفية عامة او العكس
فمطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافا فممكنة عامة فهذه بسائط
وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان بالملازمة دام الذات
فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية المنتشرة وقد
تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية
اللاضرورية او باللازمة دام فتسمى الوجودية اللادائمة وقد
تقيد الممكنة العامة باللاضرورة اجانب الموافق وتسمى ممكنة خاصة
وهذه مركبات لان اللازمة دام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية مرافقتي الكمية لما قيدتا بهما
فصل الشرطية متصلة ان حكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى او
بنفيها لزومية ان كان ثم لعلاقة والا فاتفاقية ومنفصلة
ان حكم بها في الشيئين او الاشياء فيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية
او صدقا فقط لما نعة الجمع او كذبا فقط لمانعة الخلو وكل منهما

عنادية ان كان الثاني لذاتي الاول وبالعكس والا فاتفاقية ثم الحكم
في الشرطية ان كان على جميع تعاذير المقدم فكلية او بعضها
مطلقا فجزئية او معينا فشخصية واهملة وطرفا الشرطية
في الاصل فقضيتان حمليتان او متصلتان او منفصلتان او
مختلفتان الا انها توجبان زيادة اداة الاتصال او الانفصال
على التمام **فصل** التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم
لذاتهما من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس ولا بد من اتحاد
في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عدا ما يتنوع للضرورة
الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية
الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة وتركيبه المعلوم المردد
بين تقييض الجزئيتين لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد **فصل**
العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجه
انما تعكس جزئية بجواز عموم المحمول والثاني والسالبة الكلية تعكس
كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تعكس اصلا لجواز
عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تعكس
الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لا دائمة
والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا
عكس بممكنتين ومن السوالب تعكس الدائمتان دائمة والعامتان
عرفية عامة والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والبيان في الكل
ان نقيض [illegible] العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للسوالب
بالتقييض **فصل** عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق

الصدق والكيف او حصل تقييض التالي او لازم نقيض المقدم
وحكم الموجبات فيها حكم السوالب في المستوي وبالعكس والبيان
البين والتقييض التقييض وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة
الجزئية عينا وبين السالبة الجزئية ثم الى العرفية الخاصة **فصل**
القياس قول مؤلف من قضايا يلزم عنه لذاته قول اخر فان كان
مذكورا نتيجة وهيئة فاستثنائي والا فاقتراني حملي او شرطي
وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط
ومقدمها الاصغر اصغري وتاليها الكبرى الاوسط اما محمول الصغرى
موضوع الكبرى وصور الشكل الاول او محمولهما فالثاني او موضوعهما
فالثالث او عكس الاول فالرابع وشرط في الاول ايجاب الصغرى
وكلية احداهما وكلية الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين
والسالبة السالبتين بالخلف وفي الثاني اختلافهما في الكيف
وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى
وكون الممكنة مع احداهما دائمة او كبرى مشروطة لينتج الكليتان سالبة
كلية والمختلفتان في الكم ايضا ينتجان سالبة جزئية بالخلف او
عكس الكبرى او الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث
ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما لينتج الموجبتان مع الموجبة
الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع
الجزئية سالبة جزئية بالخلف او عكس الصغرى او الترتيب ثم النتيجة
وفي الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما
لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية و

كذا في الخاصتين ؟

الموجبة ؟

الألوكة
www.alukah.net

مع الموجبة الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان
لم يكن سلب والا فسالبة بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة او
بعكس الحد متن او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث
بعكس الكبرى وضابط شرائط الاربعة انه لابد اما من عموم
موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر
واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف مع مناسبة
نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبته الى ذات الاصغر
فصل الشرطي من الاقتراني اما ان يتركب من متصلتين او
منفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من
متصلة ومنفصلة وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تنتج
طول فصل الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع
الثالي والمنفصلة ينتج وضع كل كما نعه الجمع ورفعه كما نعه الخلو وقد
يختص باسم قياس الخلف ما ينصب به اثبات المطلوب بابطال نقيضه
ورجعه الى استثنائي واقتراني فصل الاستقرائي تصفح الجزئيات
لاثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم
ليثبت فيه والتجربة في طريقة الدوران او الترديد فصل
القياس اما برهاني مؤلف من اليقينيات واصول الاوليات
والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والنظريات
ثم ان كان الاوسط علية النسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي
والا فاني واما جدلي مؤلف من المشهورات والمسلمات واما خطابي
مؤلف من المقبولات والمظنونات واما شعري مؤلف من المخيلات واما

واما سفسطي مؤلف من الوهميات والمشبهات خاتمة
اجزاء العلوم اما موضوعات وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية
والمبادي وهي حدود الموضوعات واجزاءها واعراضها ومقدمات
بينة او ماخوذة يبتني عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا
تطلب في العلم وموضوعاتها موضوع العلم او نوع منه او عرض
ذاتي له او مركب ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها
وقد يقال المبادي لما يبدا به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف
عليه الشروع بوجه الخبرة وشرط الرغبة كتعريف العلم وبيان
غايته وموضوعه وكان المقدما يذكرون في صدر الكتاب ما يسمونه
الرؤس الثمانية الاول الغرض ليكون الناظر عيا الثاني المنفعة
وهي ما يتشوقه الكل طبعا لنشاط الطالب ويجعل المسئلة الثالث
القسمة وهي عنوان العلم ليكون عند اجمال ما نفصله الرابع
المولف ليكون قلب المتعلم الخامس من اي علم هو ليطلب ما يليق
به السادس من اي مرتبة هو ليتقدم على ما يجب ويوخر ما يجب
السابع التسمية ليتفطن في كل باب ما يليق به الثامن الالحاق التعليمية
وهي التقسيم اعني التكثير من فوق والتحليل عكسه والحد بدا
بفعل الحد والبرهان اي الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا
بالمقاصد الله واعلم القسم الثاني في علم الكلام من المقدمات
هو العلم بالعقايد الدينية عن الادلة اليقينية وموضوعه المعلوم
من حيث يتعلق به ذلك والعلم لا بد لموضوعه وقبل لخطابه والتصديق
بمثل حصول صورة الشي في العقل والا عتقاد احد نوعي العلم بالنسبة

الألوكة
www.alukah.net

وصفة يحصل بها المذكور لمن قامت به وادراك المركب او الكل
تنبيه على اختلاف الاصطلاحات وحقيقة النظر حركة النفس
في المعقولات عود اعلى بدء لتحصيل مجهول وكونه مفيد العلم
في الجملة ولو في الالبسات وبدون المعلم ضروري والمنكر
معاند كالسوفسطائي المنكر للحسيات او الاوليات او
كليهما وهل بطريق العادة او التولد او الوجوب خلاف
والنظر في معرفة الله واجب بالنص والاجماع لكونه مقدمة
لمعرفته الواجبة عندنا وعند المعتزلة لكونها دافعة للضرر
خوف العقاب قالوا لولم يجب الا شرعا لما صح للنبي الزام النظر
في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت الشرع ورد بان الموقوف
على النظر هو العلم بالوجوب لنفسه ثم انها اول الواجبات
المقصودة لنفسها التي تنتهي اليها والنظر او القصد اليه
وسيلة اليها فيجب لذلك والدليل ما يتوصل بالنظر فيه الى حكم
وقد يخص بالجازم فيقابله كما مر ثم ان توقف على نقل فنقلي
وقد يستفاد منه بحسبه فالقرائن القطع ولا فلا وما استوى
طرفاه عند العقل اما بالنقل وما يتوقف النقل عليه الا
بالعقل بـ تصور الوجود ضروري والتعريف
بمثل الكون والتحقق والشيئية للعلم وتنبيه على اشتراكه
معنى صحة التقسم الى الواجب وغيره والجزم به مع التردد
في الخصوصية وتمام الكلام في الموجود والمعدوم وعلى زيادة
على الماهية وهنا صحة سلبه عنها وافادة حمله عليها والكتساب

والاكتساب بثبوتها والحكم على ان حقيقة الواجب وجوده
خاص قائم بنفسه لا مستغن لغيره مخالف لوجود الممكن بحقيقته
فلذا صح تفرده بالتمام بالماهية وهنا لا عينا كبياض
الجسم مشاركة له في عارض الكون المعقول على الوجودات
ما تشكيك كالنور على الانوار وما قيل انه في الكل نفس
الماهية فيعني انه لا يتجرد كل يتحقق على حدة في الخارج وانما
ذاك في العقل ثم الموجود ينقسم الى العين والذهن حقيقة
واللفظ والخط مجازا اذ ليس في اللفظ والخط من الانسان
الشخص ولا الماهية كما في الخارج والذهن على الاسم وصورته
والدليل على الذهن انا نتعقل ما لا ثبوت له في الخارج
اذ نحكم على الممتنعات ايجابا وبحذف من المعدومات كليا وبين
النقيضين بحقيقة فانتعقل ان كان بالحصول في الذهن فذاك
والا فلا محالة تعني اضافة بين العاقل والمعقول ولا تعقل
الى النفي الصرف واذ ليس الثبوت في الخارج لكان في العقل
وهو وجود غير مفصل لانتفى كما انتفاء كما لو تين بصور
الكفر فلا يوجب اتصاف الذهن بالاعراض حتى المتضادات
ولا وجود الممتنع في الخارج لكون الذهن فيه كالنار في المبتدع
من الوجود والتشيئة ليس الا الثبوت وبين العدم الا النفي
فالمعدوم ليس بشيء ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين الموجود
وبعضهم بين اثبتها جميعا ونفيا ويسمي الواسطة حالا وبحصل
الوجود يحصل منه اذ لو وجد تسلسل ولو عدم انصف

الألوكة
www.alukah.net

بالنقيض وكذا الاتحاد وردبان وجوده عينه ونقيضه
العدم لا المعدوم قالوا الاعدام متمايزة ولا يعقل
التمايز بدون الثبوت والا لكان ثبوتي للفرق بين امكانه
ولا امكان له فثبت موصوفة قلنا في العقل والا لتنفي
بالممتنعات والمركبات الخيالية ثم كل من الوجود والعدم
قد يقع محمولا وقد يقع رابطة وينقسم حمل الاتحاد الى
اتحاد الطرفين هوية لنفع وتغايرهما مفهوما ليفيد وصدقه
يكون مطابقة ما في نفس الامر ومعناه ما يفهم من قولنا
هذا الامر كذا في نفسه اي بقطع النظر عن حكم الحاكم

باب ماهية الشيء ما به يجاب عن السؤال بما هو
ويوجد بشرط شيء وتسمى المخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط
لا شيء وتسمى المجردة فلا يوجد في الاذهان فضلا عن الاعيان
ولا بشرط شيء وهي اعم من المخلوطة فيوجد لكونها نفسها في
الخارج لا لجزء منها لعدم التمايز وانما يدرك في العقل ثم اذا
اعتبر معروضه للكلية اي الكلي الطبيعي وانما يوجد منه
الموصوف مجردا عن العوارض وهي الافراد وقد يقال
الماهية بشرط لا شيء بمعنى ان يزيد عليها كل ما يغايرها فتكون
مادة للشخص يشتد منه عليه في الوجود ثم لا خفاء في وجود
الماهية المركبة ولا بد من انتهائها الى البسيطة واحتياج
بعض الاجزاء الى البعض في المركبات الخيالية ضروري بخلاف
الاعتباري وان خالفت في مجعولية الماهية اذ انها من

فصل

من لوازم الوجود كفتا في الحكم بالماهية لكل وجهة الاربعة
والا فالاحتياج انما يكون الى الفاعل ضروري او اراد النوع انما
تتمايز بعوارض ربما تفيد الهوية فبعد تخصص ان الشخص
والتعين هو تلك الهوية او ما يفيدها او كون الفرض بحيث
لا يقبل الشركة او عدم قبوله لذلك وان العدمي هو العدم
او العدم المضاف او ما يدخل في مفهومه العدم والوجودي
بخلافه وان الحقيقي ما له ثبوت في نفس الامر من غير نسبة فرض
وتقدير والاعتباري بخلافه لا يتشبث ان التعين وجودي
او عدمي او حقيقي او اعتباري وانه يستند الى الفاعل
او الى الوجود الخارجي او الى اسباب اخر كتشخص الماهية او المادة
المتشخصة بما يحتها من العوارض بحسب تعاقب الاستعدادات

باب الوجوب والامتناع والامكان نعوتها
تحصل من نسبة المفهوم الى هوية البسيطة او المركبة بصورها
ضروري والتعريف مثل ضرورة الوجود وضرورة العدم
ولا ضرورتهما للعلي وتنقسم كل من الاولين الى الذاتي والعرضي
والموصوف بالذات واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى
او لغيره او كرر وجهة الاربعة وممتنع الوجود لذاته كشريك
الباري او لغيره او كرر وجهة الاربعة وقد يوحدان بمعان
بمعنى سلب ضرورة الوجود او العدم ويسمى الامكان العام
بمعنى سلب ضرورة الطرف الراجح وبالنظر الى الاستدلال
ويسمى الاستدلالي وبمعنى تهيؤ المادة لحصول الشيء باعتبار

الألوكة
www.alukah.net

تحقق الرابط شيأ فشيأ وتشتد وضعفا ويسمى
الاستعداد وهذا مراد من قال كل حادث ينتقل الى مادة
يكون محلا امكانه وسدة بها يكون تعلق الحوادث وآنما
يتم لو سلم ان كل حادث ممكن بهذا المعنى ثم احتياج الممكن
الى الموثر وامتناع ترجح احد طرفيه بلا مرجح ضروري
وهذا اعني ترجيح المختار احد المتساويين بلا مخصص بل مجرد
ارادته كالهارب يسلك احد الطريقين الجائعين بالكلية احد
الرغيفين فان قيل التاثير حال الوجود تحصيل الحاصل
وحال العدم جمع المتناقضين قلنا الممتنع تحصيل الحاصل
بتحصيل اخر والمحرج هو الامكان او الحدوث فيه فلان
ولكل جهة ومعنى الاحتياج حال البقاء قد الوجود او
العدم او استمرار على امر ما ولا معنى لاولوية بالذات لاحد
الطرفين الا معنى نوع ترجيح للوجود او العدم فالى احد الوجوه
وهي ايضا منتفية والى ما تحقق الطرف الى فلا تسلم انه
استغنى الا وهو الذاتية ثم وجود الممكن محفوف بوجوبين
لاحق وسابق لانه ما لم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا
مرجح وحين الوجود امتنع العدم لامتناع الجمع والعدم
لا بينا في كلا خيار والشك بل كل ما يوصف اي فرض يتوصل
منه لمفهوم منه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والبقاء
والفناء والموصوفية اعتبارات عقلية والا لزم التسلسل
ومعنى كون الشيء واجبا في الخارج انه يجب اذا اعتبر مسندا

يسند الى الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب وكذا
البواقي باب القدم عدم المسبوقية بالغير وهو
الذاتي او بالعدم وهو الزماني والحدوث بخلافه وتلازمهما
بالذات سوى الله تعالى وبالزمان سوى صفاته ايضا
ولزم المعتزلة كثير من الاحوال وعند الفلاسفة كثير ولا
يستند القدم الى المختار لما ان القصد الى الايجاد يتنافى
العدم ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه واجبا او مستندا
اليه ايجابا خاتمة القدم والتاخر والمعية يكون بالعلية
او بالطبع وبالزمان او بالشرف او بالرتبة الحسية او العقلية
وضعا او طبعا او بالذات كما في اخبار الزمان فسبق العدم
على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم الزمان
وتحقق كما لا يلزم ان يكون له امكان استعدادي ليلزم
قدم مادة له باب الوحدة والكثرة من المعاني
الواضحة ومقولية بالتشكيك وقد تتحد معروضها فيكون
جهة الوحدة متنوعة او عارضة او منتسبة وتسمى الوحدة
في الجنس مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الكم مساواة وفي
الكيف مشابهة وفي النسبة مناسبة وفي الخاصة مماثلة وفي
الاطراف مطابقة وفي وضع الجزء موازية وتضع اتحاد
الاثنين ضرورة والاستدلال بان اختلاف الخاصتين
او الكيفيتين ذاتي لا يزول ليس بدافع من المدعى وما تهما
اما موجودان او معدومان او مختلفان فلا اتحاد مدفوع

بانهما موجودان بوجود واحد والغيرية تقتضي الهوهو
وقد يخص الغيران بموجودين بحسب انفكاكهما فالجزء مع الكل
ليس هو ولا غيره وكذا الموصوف مع الصفة ولهذا يصح ما في
الدار غير زيد وغير عشرة مع ان فيها الجزء والصفات
المغايرة تحمل له بمعنى انه ليس هو بحسب المفهوم ولا غيره
بحسب الوجود والمماثل الاشتراك في صفات النفس ولهذا
يسد كل سد الاخ واختلفوا في لزوم تغايرهما وامتناع
اجتماعهما والتضاد كون المحلين بحيث يمتنع لذاتهما
اجتماعهما في محل من جهة وعند الفلاسفة كل امرين غيران فان
اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا فمتخالفان ان لم يمتنع
اجتماعهما في محل من جهة واحدة فان كانا وجوديين
فان كان بين كل بالنسبة الى الاخر فمتضادان والا فمتقابلان
وان كان احدهما عدميا فان تعقل بكون الموضوع مستعدا
للوجود بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد
فملكة وعدم والا فعدم وملكة وقد يشترط في التضاد غاية
الخلاف وخص باسم الخلقي والاول بالمشهوري وفي الملكة
والعدم الاستعداد للوجود في ذلك الوقت وخص باسم المشهوري
والاول بالحقيقي ولا تقابل بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعهما
وتقوم احدهما بالاخر باب العلة وهي ما يحتاج اليه
الشيء ان كانت داخلة فيه فوجود الشيء بها اما بالفعل فصورية
او بالقوة فمادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها ففاعلية او

اولها ففاعلية ومرجع الشرط والمانع الى الفاعل وجميع
ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود
المعلول لامتناع ان يترجح بلا مرجح وبالعكس لكون الاحتياج
من لوازم الامكان فعدم المعلول مستند الى عدم العلة ووجوده
مع انعدامها انما يتصور في المعدات كالاب بعد الابن والبناء
بعد البناء والمؤثر في الوجود قد يغاير الموثر في البقاء ووحدة
المعلول بالشخص توجب وحدة الفاعل لامتناع التاثير
والاستغناء معا ولا عكس لاستناد الكل الى الواجب ابتداء
والاستدلال بانه لو لم يصدر عن الواحد الا الواحد لزم اتحاد
السلسلة والعلة فيما بين كل شيئين ضعيفة تمسك المخالف بانه لو
صدر عنه شيئان فصدورية احدهما غير صدوريته لذاته اذ لو كان
شيء منهما صدوريا تركب والا نقل ورد بانا اعتبار عقلي يرد على
صدور الواحد وقولهم المراد انه كلما تكثر المعلول تكثر الفاعل
ولو بالحيثية ضرورة ان فاعلية لمعلول غير فاعلية لذاك المعلول
شيء ولا توافق فيما ينبو عليه من امتناع تعدد اثر البسيط ومن
ان الفاعل لا يكون قابلا لان الفعل والقبول اثران وقد يستدل
بان نسبة الفاعل بالوجوب والقابل بالامكان ورد بعد التسليم
بانه لا امتناع في الوجوب والوجوب بحسبين باب
يجوز وام افعال القوى الجسمانية كخلق الله تعالى وقالت
الفلاسفة يلزم تناهيها بحسب الشدة والمدة والعلة لان القوى
تختلف باختلاف القابل والطبع باختلاف الفاعل فاذا

فرض في حركتها الاتحاد في المعية انتهى وقد اعترض الاخير بان
التشاجر ورد بعد تسليم التاثير بانه انما يتم لو كانت البنوة
لقدم رابع باب تحصيل الحدود وهو توقف الشئ على ما يتوقف
عليه لان امتناع توقف الشئ على نفسه ضروري والنفس وهو
الشئ في معروض العلية والمعلولية لانه لو كان الموجد
المستقل للجملة ليس بشئ ولا حاجة الى تعدد ويتعلل خارجا واحدا
يوجب شيأ في الجملة يستقيم ولانا نفصل من السلسلة جملة يتصل
واحدة ونطبق بين الجملتين فان وقع بازاء كل جزء من الناقصة
جزء من الناقصة لزم تساوي الجزء والكل وان انقطعت الناقصة
فتناهت الناقصة ولانها لما استحالت على معلول محض لزم استحالتها
على علة محضة بحيثما لتكافؤ ولانا نطبق بين سلسلتي وضعي
العلل والمعلولات فيما فرق المعلول المحض فلزم لضرورة
سبق العلة زيادة العلة وتناهيها ولانها ان انقسمت
بمتساويين فزوج والا فزوج وكل منهما قبل واحد مما بعده
فتناهي وقد يقال الصور لكل هيئة في قابل وجداني بالذات
او بالاعتبار والمادة لمحل كالبياض والجسم والغاية لما ينتهي اليه
الفعل وان لم يكن له جهة علية واحتياج من الفعل اليه بل وان
لم يكن للفاعل قصد ولما كان الموجد عندنا هو الله تعالى وحده
تحصر العلية والتاثير في الممكن هو السبب كما مر باب
في الاعراض وتنقسم مباحثها الاول الموجود ان لم يستغن بالعدم
قديم والا فحادث فان تجدد به اتصف بوجود او بشيئية فعرض
(يتم)

فعرض مختص بالحي كالحسية والا دراكات او غير مختص
كالالوان والمحسوسات وقالوا الموجود ان كان وجوده
لذاته فواجب والا فممكن وهو ان استغنى عن محل يقومه
يسمى الموضوع فجوهر والا فعرض وامتناعه بحكم الاستقراء
تسعة الكم والكيف والاين والمتى والوضع والملك
والاضافة وان يفعل وان ينفعل وامتناع قيام العرض
بنفسه او باكثر من محل واحد بالذات او بالاجتماع كوحدة
العشرة وحصول البنية ضروري والعرض في محل الزمان والحال
والثالث مشهود ويستحيل انتقاله لان وجوده في نفسه
هو وجوده في محله ولان تشخصه ليس الا محله وقد يتوهم من
حدوث المحل في المحال انه انتقال وفي جواز قيامه بالعرض
خلاف مبني على الاختلاف في معنى القيام انه التحيز في الغير
او الاحتياج الناعت والمجهور من المتكلمين على امتناع بقاء
العرض لان منهومه مبني على زمانين ولانه يستلزم قيام عرض
المثل به وامتناع زواله اصلا لانه اما بنفسه فممتنع او بزوال
شرط فيتسلسل او بطريان ضد فيدور او بفاعل فيصير الشئ المحض
اثرا والكل ضعيف فصل الكم عرض يقبل القسمة لذاته انه معنى
قار هي غير شئ فمتصل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو الجمع
ومنفصل ان كان وهو ان كان غير قار فزمان والا فمقدار خط
او سطح او جسم تعليمي وقد يوخذ مع احاطة فيسمى الطول والعرض

الألوكة
www.alukah.net

والعين وعند المتكلمين الصور الاعتبارية والمقادير جواهر مجتمعة او نهايات والقطاعات والزمان وهمي اذ لا وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء الذي لا يتجزأ ولان المتقدم آخره ليس الا بالزمان فيتبين ولانه لو وجد لما ارتفع عنه بعد لكونه زمانيا فيلزم وجوده مع تركبه وتشهيه ورد بان العدم في الحال لا يستلزم العدم مطلقا والمتقدم بالذات وبعده في طرف الماضي وارتفاع العدم بعد الوجود لا ينافي الامكان قالوا وجود امتداد يتصف بالمضي والاستقبال وبلحقه المتقدم والمتاخر بالذات حتى لا يتصور قبله بعد ولا بعده قبل ضروري تعرف به العامة وتقسمه الى السنين والشهور والايام والساعات واما حقيقته فقيل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه لتناهيه اسرع الحركات ولا متناع تالفه من الاجزاء متصل وبعدم استمراره متقدار الصفة غير قارة هي الحركة ولا متناع قيامه بما هو مقدار حركة مستمرة اذ المستقيمة تنقطع بالمباينة وتتقدر جميع الحركات به مقدارا لتاسرع وبناه على اصول الفلاسفة وقيل متجدد معلوم مقدر به متجدد موهوم ولا بعد الحقيقة والبعد ما علم انه جوهر مستقل تنقطع بوجوده وان لم يوجد جسم ولا حركة **فصل** المكان قيل هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي وقيل البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم والا لما زال من خرج مساويا اذ المكان يتمكن وعمومه لكل جسم وكون الطير في الهوى المتحرك والحجر في الماء الجاري ساكنا يدل على الثاني وهل

وهل يجوز خلوه عن شاغل قيل نعم لانا اذا رفعنا صفحة ملساء عن مثلها وقعة لزم في اول زمان الارتفاع خلو الوسط واذا رفعنا احد جانبي الزق المسدود الراس والمسام عن الماء خلا جوفه وقيل لا والا لزم تساوي وجود المساوي وعدمه فيما اذا ارتفع شاغر كجسم في فرج خلا ولكن ساعة واخرى مثله في ملا ولكن ساعتين واخرى مثله في فرج ملا ولكن قوامه نصف قوام الاول يكون ايضا ساعة ضرورة ان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المتعاوض ومن امارته ارتفاع الثقيل في المجمة والماء في الانبوبة وعدم نزول الماء من ثقبة الكوز المسدود الراس والمعترض مستظهر من الجانبين **فصل** الكيف عرض لا يقتضي لذاته قسمة او نسبة واقسامه باتفاقهم اربعة الاول المحسوسات واصول المحسوسات الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وقد تقال الحار لما حدث حرارة اما بسرعة ملاقاة البدن كالماء الحار او لاداء ما يتاثر كالمسخنات واما الغريزية التي بها قوام الحياة فقيل نار به وقيل بما دونه وقيل بخالطه لها ومنها الاعتماد يعني الهيئة المحسوسة وقد جعل انواعه ستة بحسب الفوق والتحت والطبيعي منها ما يكون الى فوق وهو الخفة او تحت وهو الثقل وهما متضادان والملاسة ليونة الصقيل وعدوا نه طبيعيا وقسريا ونفسانيا فان مبداه ان كان من خارج فقسري والا فان كان من شعور فنفساني والا فطبيعي فيكون مثل ميل النبات الى التبرز والتزيد طبيعيا واصول المبصرات

الالوان والاضواء ولكل منها انواع اعلم ان لكل جملة من انواع
اللون اسما خاصا كالسواد والبياض وغيرهما بخلاف الضوء
ويحيل البياض من مخالطة الضوء للاجسام الشفافة كالماء والثلج
ومسحوق البلور والزجاج لامع كونه حقيقة تحصل باسباب اخر
والضوء ان كان من ذات المحل كالشمس فذاتي والا فعرضي اول
او ثان والظلمة عدم ملكة له ويجعلونها لا تستلزم كونها
كيفية موجودة كيف ولو كان لكان حائلا للجالس في الغار من ضياء
الخارج كالعكس لعدم الفرق والذاتي من المنير قرن كالشمس
يسمى شعاعا والعرضي كالمرآة برقا وقد يتوهم ان الاجسام صغار
تتصل من المضيء وتتصل بالمستضيء بناء على ان حدوثه من مضيء حال
او متحرك او متوسط بينه وبين المستضيء توهم تحركه اخذا من ابتداء
وانعكاسا وعدم رؤية اللون في الظلمة قيل لكون الضوء شرطا
لوجوده والحق لزومه واما الممنوعات فالاضواء وسببه
القرب لتوجه الهواء المعلول للتنوير او الثلج ويدل على وجوده
خارج الممتاز وتعلق الاحساس به هو كل ادراك جهة ولونه
الجائي المخالف والمتميز من قربه وبعده وعلى كون ادراكه بوصول
الهواء الى الباصرة وانه يتفرد بما عدا من يتفرد بذلك واذا رجع
بعضه منه جسم املس تهى البصري واذا اعترض له كثيف بها مثلا
عما يليه في الكدرة والثقل تميزا في المجموع لهواء الحرز وينتهي
الى صامت ومصوت متصور على الحركات ومدود في الحدات
والصامت مع المصوت المتصور يسمى متقطعا متصورا ومع الممدود

الممدود ممدودا مثل دولاب وقد تطلق المقطوع متصورا
مع ساكن كحرام والموصول من الحرف يسمى بالكلام واللفظ وقد يخص
الكلام بالمفيد واللفظ بما يتألف من المتقاطع وقد يتوهم ان اللفظ
من فعل الفم اذ قد يجعل منه ورد مانه بالعرض واصول
المذوقات الطعومات التسعة والمشمومات الروائح الثماني
المكيفات النفسانية وتسمى مع الريح ملكة وبدونه حالا فيها
الحيوة وهي للبدن القوة الحاسة والحركة ولا شرط باعتدال المزاج
ووجود النبض والروح وان كانت قد تلتقي بفقدها والموت
زوالها وقيل كيفية تضادها وقد يطلق على عدمها كالوادي
ومنها الادراك وهو تميز وظهور وحضور للشيء عند العقل بحيثية
كالنفس وصفاتها او بصورته المنتزعة كالسماوات او الحاصلة
ابتداء كالذوات والمعدومات وهي مع انها معارة للصورة
التي بها الانصاف ليس حصولها للنفس لحصول العرض فلا يلزم
اتصاف المدرك بالمدرك فالمكرم يتصور الجهل ولا يتصف به
ويتصف بالمكرم وقد لا يتصوره ومن انكر الوجود العقلي جعل
الادراك اضافة او صفة ذات اضافة فاشكل العلم بالمعدومات
سيما الممتنعات ولزم القول بالصورة في الكل علما ان الادراك بمعنى
واحد وقضاياه ان للمعدوم وجودا غير مناص وهي من حيث
قيامها بالذهن علم ومن حيث دلالتها معلوم خلافا للوجود فان
العلم ما في الذهن والمعلوم ما في الخارج وانواع الادراك احساس
وتخيل وتوهم وتعقل والعلم قد يقال لمطلق الادراك وللاذعان

www.alukah.net

والخبر والتصديق الجازم المطابق الثابت وسمي الخالي عن الكل
ظنا وعن المطابقة جهلا مركبا وعن الثبات اعتقادا واما الشك
والوهم فتصور الدهلوي عن الصورة الادراكية ان انتهى الى
ذلك والا فنسيان والا فسهو والجهل البسيط عدم ملكة العلم والكل
مضاد له وقيل بما قبل اذ لا اختلاف الا بعارض الطباق والعلم
الحادث قد يكون بالقوة والاستعداد وقد يكون بالفعل اجمالا
بان يلاحظ امر بسيط هو مبدا التفاصيل وتفصيلا بان يلاحظ
التفاصيل وجاز انتكاب النظري ضروريا وفي عكسه خلاف كما في
تعدد العلم بتعدد المعلوم وتحد التعلق بتحد السمع اما ان الكلام
في التعلق والكلام في توسط الالات في الجزئيات ومناط التكليف القوة
القاصلة عند العلم ببعض الضروريات بحيث يتمكن بها من اكتساب
النظريات وهي القوة المميزة بين الحسن والقبيح وقيل ما اراده وهي
كبار الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتفارق في الوجود
الشهوة وكثيرا تعلقها بالقوة الادراكية كالشهوة بالطبيعية
قيل انها اعتقاد النفع او ميل تبعه او العلم بما هو عليه التعلم
كمال وخير والتغير بصفة يرجح الفاعل احد مقدوريه على الفعل
والترك لا يكشف عن حقيقته وزعم الشيخ ان ارادة التي تعرض
ضده ومنها القدرة وهي صفة تؤثر وفق الارادة او يكون مبدا
لافعال مختلفة والقوة اعم وهي مبدا التغير في اخر من حيث هو اخر
اما مع القصد او بدونه وكل اما مختلفة الاثار او لا فالاول هي القوة
الحيوانية والنباتية الفلكية والثالثة السابعة والرابعة عنصرية

عنصرية والقدرة الحادثة مع الفعل لافتقاره للاستمداد بقاء العرض
ورد بانها تستمد حدوثا لا بقاء كالعلم وغيره مما هو قبل الفعل
وفاقا قالوا لو لم يتعلق الا حال الفعل لزم احداث الموجود
واستماع التكليف ورد بما سبق وبانه يكفي في التكليف كون
الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة كما بان الكافر مخاطب بفعل
الجسم فعلى الاول الممنوع لما يكون قادرا كالزمن والقدرة الحادثة
لا تتعلق بمقدورين والحق ان القوة التي هي مبدا الافعال تارة
او تسببا عادة يوجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جميع نوعه
الثاني لا يكون الا بعده والعجز ضد القدرة فلا يتعلق الا
بالموجود وقيل عدم ملكة تنقطع بان عجز المتحدي انما هو
عن الاتيان بالمثل وجعله مشتركا بين المعنيين خلاف اللغة
والقدرة ضد الخلق لما ان افعاله سهولة وبلا روية وسهوه
وعلى تضاد النوم فيه تردد ومنها اللذة والالم وقد يفهم
من تفسيرهما بادراك الملايم والمنافي من حيث هما كذلك انهما
نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان
ويعلم على ان كلا منهما خروج عن الحالة الغير الطبيعية لكل حسي
او عقلي وهو قوي والحسي من الالم سيما اللمسي سمي وجعا ومنها
الصحة والمرض فالصحة ملكة او حالة يصدر عنها الافعال من
الموضوع لها سليمة والمرض ملكة او حالة مضادة للصحة او عدم
ملكة لها وقد يباشر بعملها من المحسوسات ثم ان اعتبر فيها سلامة
جميع الافعال وافة الجميع كانت منها واسطة كالتنافيين والاعتدال

والمشاع والثالث الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة
والانحناء والتخلخل والتكاثف والتشكيل السطحي وأن وجه والوجه
بعده وكالخلقة أي مجموع الشكل واللون الذي حسبه يوصف
بالحسن والقبح وكالزاوية وهي هيئة احاطة الخطين بالسطح عند
الملتقى وما قيل انها سطح أحاط به خطان ملتقيان عند نقطة
فليس بشيء الرابع الكيفيات الاستعدادية وهي استعداد الشيء
على أن يتفعل كما لم ماضيه أو لا يتفعل كالصحة
الآن وهو الكون في الحيز فان اعتبر حصول الجوهر بعنصر حيز
فامكان أن يكمل ثالث بينهما فافتراق والا فاجتماع وان لم
يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فكون أو في آخر
فحركة فحصول في آن الحدوث خارج فيقابل السكون والحق ان
حقيقة الكون في الكل واحد وانما التباين بالكيفيات حتى ان الواحد
بالشخص ربما يكون اجتماعا وافتراقا وحركة وسكونا باعتبارا
مختلفة والتوالي يتضاد الا كون معناه امتناع اجتماع عند
غيرها في الوجود والحركة قد يراد بها ما هو المتحقق مرارا وهو الحصول
بعد الحصول في حيز آخر وما هو الخروج وهي الحصولات المتعاقبة
على الاستمرار دون الاستمرار والكون ان لم تشترط بالسبق فالحركة
سكون أو سكنات وان اشترط فلا وهل هو الحصول الثاني او مجموع
الحصولين فيه تردد ثم الحق ان الباطن في آخر المتحرك متحرك
وان الواقف عند طرفي الربع او جزءان الطارق عليه ساكن وسمي الثبوت
في ذلك على التردد في حقيقة الحيز والحركة وقول الفلاسفة الحركة

الحركة خروج من القوة إلى الفعل على التدريج او سيرا سيرا اولا
دفعة مبني على بداهة تصور معاني المشتق والموجود منها كون
الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى على استمرار وانما كلية المتصلة
المهملة في الثاني ظاهرة وفي الرابع لحركة الفلك وفي الكم كالنمو والذبول
والتخلخل والتكاثف وفي الكيف كتسخن الماء وتسود العنب مع
الحكم بعدم الكون فيه وأثبت زائد عليه والمحرك ان كان خارجا
عن المتحرك فقسرية والا مع القصد والشعور ارادية وبدونهما
طبيعية فيدخل فيها حركة النمو والنفس وكذا النفس من حيث
الاحتياج الى مطلقها واما من حيث امكان تغير جزئياتها او قابلية
قواه لاضافة وتفاصيل ان الطبيعية لا تكون الا ما عدا او طائفة
فانما هي بالبسايط العنصرية ووحدتها النوعية بوحدة مادتها
وما منه وما اليه والنفسية بوحدة ما سوى المحرك والحسية بوحدة
ما فيه وتضاد ما منه وما اليه كالسود والبيض
وكالصعود والهبوط وانتهاؤها بانتهاء الزمان او ما فيه
او ما له ومن لوازم الحركة كيفية متضادة تسمى بالعنان الشدة
سرعة والضعف بطوء وليس هو لتخلل السكنات لامتناع الحركة
مع خلوص المنتفي ولزوم الاشكال في سهل حركتي طرفي الرحى
ولزوم زيادة سكنات الطارق على حركاته بالاحق ورد بان
الحركة محض خلق الله تعالى وان الاشكال انما لزم الالتزام جاز وان
الحركة تكون لها وجودية متجددة بتخلل السكنات وان كانت اضعاف

او مختلفة شدة وضعفا

الا فيما قالوا الماهيتين كل وكيف مستقيمتين من سكون ثان ان
الوصول عند آن الرجوع فلو كان زمان سكون بينهما لزم تناهي
الآنين المستلزم لوجود الجزء الذي لا يتجزأ بانه قابل للقسمة و ان
الانقطاع وعورض بانه لو جاز لكان بلا سبب وقد في زمان
معين ولوقت الحيل الهابط بملاقاة خرد له صاعده وجب
بان السبب عدم علة الحركة ويقع في زمان لا ينقسم فعلا
والخردلة ترجع بعادته هوا الحيل باب اذا حرك
الجسم الى جهتين متضادتين فقعده عن الحد المشترك الفصل
والا تسكين والكون في الاينين بقاء النسبة وفي غيره
بقاء النوع فتضاد الحركة وقيل عدم الحركة عما من شانه
شانه تعدم ممكنة ويكون طبيعيا وقسريا وارادياً وتضاد
تضاد ما منه كالكون في المكان الاعلى والاسفل باب
الاضافة هي النسبة المتعكسة وتسمى مضافا حقيقيا والمركب
منه ومن المعروض مشهوريا والمتضايفان قد يتواخيان
وقد يتحالفان والانعكاس قد يستغني عن حرف وقد يفتقر
وعروضهما قد يكون لصفة في الطرفين او احدهما او لا
لصفة وعرض لكل موجود وتبكافؤ الطرفان في التحصل
والاطلاق والوجود والعدم ذهنا وخارجا قوة وفعلا
والجمهور على انه اعتباري والمانس لان الحلول في المحل
اضافة لها محلول ولزم لاتناهي اوصاف كل عدد بحسب ما
له من الاضافة الى ما عداه وقد يجاب بان سلب الكل

الكل لا يوجب السلب الكلي والتمسك في وجود ما بانا نقطع
بتوقيه السما وتحته الارض وابوه زيد وبنوه عمرو وان
لم يوجد اعتبار العقل صعدنا انها في جنسيتها ونوعيتها
وشخصيتها وتضادها تابعة للعروضات والتي هي النسبة
الى الزمان او الان والوضع كون الجسم بحيث يكون لاجزايه
نسبة فيما بينها والى الامور الخارجة عنها والملك نسبة
الجسم الى حاضر له او لبعضه يستتبع انتفاعه وان فعل هو
ما ينويه في شي ما دام سالكا وان ينفعل ما ينويه عنه كذلك
واما الحاصل بعد الاستمرار فيكون كيفا او وضعا او
غيرهما باب الجوهر ان انقسم فجسم والا فجوهر
فرد وقالوا ان كان له الابعاد الثلاثة فجسم والا فاما
جزء له هويته بالفعل فصورة او بالقوة فمادة واما خارج
متعلق به فنفس والا فعقل فالجسم عندنا القابل للانقسام
فيتناول المؤلف من جزئين فصاعدا وعند المعتزلة ما
له طول وعرض وعمق فيخرج ما يكون تركيب اجزايه على سمت
او سمتين فقط او يكون عددها اقل من ادنى ما يركب
منه الجسم اعني ثمانية او ستة او اربعة وعند الفلاسفة الجوهر
الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة ولم يرد
في ان هذا احد او رسم ثم انقسامات الجسم البسيط متناهية
بالفعل خلافا للفلاسفة وجمهورهم على انه مركب من مادة
وصورة عقليتين تتحد في الامتداد اتحاد الكلي

ويعلم على انه بسيط في نفسه كما هو عند الحس لنا ان القابل
للقسمة لو كان واحد الكانت الوحدة منقسمة والتفريق
اعدام وانه لو لا الجزء لما كان الجبل اعظم من الخردلة
لكونهما غير متناهي الاجزاء ولما تناهي امتداد الجسم لكونه
مما لا يتناهى من الامتداد ولما وجد الزمان اصلا
اذ لا يوجد منه غير الحاضر الا منقسم ينطبق على الحركة والمسافة
وايضا النقطة طرف الخط وبها مماسة الكرة لسطح مستو
وقيام الخط على خط فيوجد وحدها غير منقسم ضرورة ان
الاجزاء متناهية والا لم يقع بين طرفين ولم يحصل التحرك
الى غاية والسريع الى بطوء للتناهي وخوه الاول ما منه
الى جهة غير ما منه الى جهة اخرى الثاني تلاقي الجزئين اما
بالا سر فلا جم او لا فانقسم الثالث اذ التقت ثلاثة فاما
ان منع الطرفين من التلاقي انقسم والا فلا جم الرابع اذا
وقع جزء على ملتقى الجزئين انقسمت الثلاثة الخامس يلزم
الانفكاك في كل جسم قطع البعض منه اجزاء كثيرة كطرفي الجمر
الرحى وزر جاذي ملاك شعب وعنق الانسان مع سائر
اطرافه حين يدور على نفسه والمعترض مستظهر من الجانبين
قالوا اذا لم يكن اتصال الجسم باجتماع اجزاء الاتصال
بافتراقها فله هوية امتدادية لا تنتفي بتبدل المقادير
وهي الجوهر الذي شأنه الاتصال وقرض فيه الابعاد وتسمى
صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال بل تزول الى هوية

هوية اتصالية تبقى فلا بد من امر قابل للاتصال والانفصال
باقي في الحالين وهو المسمى بالهيولى وزعم اخرون ان ذلك هو
الجسم نفسه وما يطرأ عليه من الانفصال والاتصال اعراض
وما يتوهم من الامتداد الباقي عند تبدل الابعاد انما هو
بعض المقدار المستحفظ بتعاقب الخصوصيات باب
اختلف القائلون بالجزء في انه هل يقبل الحموة وتوابعها
وفي انه هل يمكن وقوع جزء على مفصل الجزئين وهل يمكن جعل
الخط المولف من الاجزاء دائرة وهل له شكل واحد
المنسوبون فقيل يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع
والحق انا نعلم ان لا خط له من الطول والعرض وان طبيعة الاجزاء
واحدة واختلاف الاجسام انما هو بالاعراض المختلفة
بارادة المختار وقيل باختلاف الشكل واعلم ان اثبات
الجزء سد طريق كثير من الاصول الفلسفية وسهل له المرمى
كثير من القواعد الكلامية زعمت الفلاسفة ان الاجسام
انواع تختلف باختلاف الصور النوعية التي بها اختلاف
الاثار والمتكلمون على انها متماثلة لما اختلف الا بالعوارض
المستندة الى قدرة المختار لتماثل الجواهر الفردة فيجوز على
كل منها ما يجوز على الاخر من الحياة وبرودة النار
وعكس ذلك ثم انا ما فيه بحكم الضرورة وفاينه بدلالة النص
ولا يخلو عن شكل لتناهيه وعن حيز بحكم الضرورة ويمتنع
خلوه عن العرض وحدث بحركة وان كون وكالاجتماع

الألوكة
www.alukah.net

والافتراق واستدل على تناهيها بوجوه الاول لو وجد بعد
غير متناه لامكن بالقوة ان يتحرك البه كره فعمل وطره
الموازى الى مسامته وحلزم تعين نقطه كما وليتها محدودتها
لكن كل نقطه تفرض فالمسامته تعيا وقتا قبل المسامته معها
الثانى يفرض من نقطه خطين كساقى مثلث يكون بعد مابين
مبتدأ امتداده ها فيلزم من عدم تناهيها عدم تناهى ما بينهما
الثالث ينقص من البعد الغير المتناهى ذراعا مثلا بطيق فاما ان
يبقى بازاء كل ذراع صيئا وبان اولا فيتما طعان قبل
ما على الخيوط غير ما على الشمال فلا يكون عدما محضا والواقف على
طرف العالم اما ان يمكنه مد اليد قدامه بعدا ولا فثبته مانع
قبل الاول وهم محض وعلم امكان مد اليد لعدم الشرط
ثم على الامتداد من حيث كونه منتهى الاشارة ومتعدد المتحرك
بالحصول فيه جهة وباعتبار مالاتصال من الامام والقدام والفوق
والبطن واليدين يحصل الجهات في الست ولا حصر لما في الحسية
والطبيعى الذى لا يتبدل هو العلو والسفل والاحسام محدثة
بذواتها وصفاتها وجمهور الفلاسفة على ان الفلكيات قديمة
سوى الجزئى من الحركات والاوضاع والعنصريات قديمة
بموادها وصورها الجسمية نوعا والنوعية جنسا وبعضهم
على ان هناك مادة قديمة هى الهباء او الارض او النار
او الماء او الهواء والهوائى شفيف ومكثف والمائى دخان
يرتفع منه او جوهرة غيرها او اجسام صغار صلبة كرية

كرية او مختلفة الاشكال او نور وظلمة او وحدات تحركت
فصارت نقطا ثم خطوطا ثم سطوحا ثم جسما لنا وجوه الاول
الجسم لا يخلو عن العرض الممتنع التناهى خصوصا الحركة والسكون
لا يكون في الحد ان سبعة كون في ذلك الحد فكون والا فحركة
وهما في معرض الزوال المتناهى للتقدم فالحركة ظاهرا والسكون
لان كل جسم قابل للحركة بالفعل وبدليله التماثل ابتداء وانتهاء
قيل لعل لها حركات لا بداية لها وبدوام الكل يتعاقب
جزئياتها الحادثة قلنا يبطله برهان التطبيق والتكافؤ
وانه لا وجود للكلى الا في ضمن جزئى المتناهى الجسم محل الحوادث
والمتناهى للتقدم كذلك العالم لان الجسم اثر المختار ابتداء وانتهاء
ملاسيأتى من اختيار الواجب قالوا لو وجد في الماضى جميع ما
لا بد منه للعالم لزم وجوده وان توقف على حادث تسلسل
الكلام اليه ونسى قلنا لعل من جملة ما لا بد منه الارادة
التى شأنها التخصص والترجيح اى وقت شاء واما حدث قدم
المادة والزمان لانتفاء حدوثهما تسلسل المواد والازمنة
ضعيف ما ـــ قالت الحكماء الجسم ان تألف من اجسام مختلفة
الطبايع فمركب والا فبسيط والبسيط اما فلكى او عنصرى
والمركب اما ممتزج او غيره فمن البسيط الفلكى ما هو فوق الكل
ويسمى المحدد للجهات وبنوه بانه لا بد لتحديد الجهة الحسية
كالعلو والسفل من جسم كرى محيط بالكل يحدد محيطه القرب
وبمركزه البعد اما الوحدة فلانه لو تعدد واحاط البعض

لان كونه في الحيز ٩

والسفل ٢

بالبعض بعض الحيط والحاقده القرب فقط على ان كون كل في
جهة من الافلاك تنتهي بتقدم محدد واما الكرية فلان غير الكري
لا يحد البعد ولان تركبه او رؤاله عن الاستدارة تقتضي
كون الجهة قبله لان ذلك ناشئ من الحركة المستقيمة واما الحاطة فلان
غير المحيط لا يحد سوى القرب ولا بد من الحاطة للكل لان
الحاط قد يمنع الاشارة منه فلا يكون هو المنتهي وزعموا ان
المحدد تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها وانه تحرك من
المشرق الى المغرب على منطقة تسمى معدل النهار وقطبين يسميان
قطبي العالم وثخنه تلك الثوابت ثم فلك الزحل ثم المشتري
ثم المريخ ثم الشمس ثم الزهرة ثم عطارد ثم القمر ومنطقة حركة
الثمانية تسمى منطقة البروج وتقاطع منطقة العالم على
نقطتين متقابلتين يسميان نقطتي الاعتدالين الربيعي
والخريفي وما بينهما نقطتي الانقلابين الصيفي والشتوي والشتوي
الفلك يتم في ستة وثلاثين الف سنة على قطبي البروج اعني على
قطبين يسمى كل منهما برجا وتفاصيل ذلك علم الهيئة وعندنا
الكل ممكن والحركات مستندة الى قدرة المختار والحركة المستقيمة
التي بها الخرق والالتيام جائزة على الافلاك والكواكب
سائحة في الافلاك على الوجه الذي يعلم الله تعالى قالوا
وتحت فلك القمر عنصر النار يابس ثم الهواء رطب
ثم الماء بارد رطب ثم الارض بارد يابس وتنفعل كل الى
ما يجاوره وهو الكون والفساد ومن العناية الالهية

الالسنة انكشاف البعض من الارض معاشا للحيوان والنبات طبقة
واحدة ولكل من الهواء طبقات والبخار المتصاعد قد يبلغ
الطبقة الزمهريرية من الهواء فيكاثف سحابا وينزل مطرا
او ثلجا او بردا وقد تاسلها فيصير ضبابا او ينزل صقيعا
او طلا وقد تتصاعد بخار دخان فيحتبس في السحاب
فيحصل من تمزيقه ومصاكه صوت هو الرعد ونار بطيئة
هي البرق او كثيفة هي الصاعقة وقد تتكاثف الادخنة
المتصاعدة بالبرد فينزل يتموج وهو الريح وما فيها من
الهواء والابخرة تشتد بانية للسنة النار عند مرسل الرياح
والطين اللزج الكثير اذا انعقد بخر عظم واخراجه
الرخوة باسباب تكونت الجبال ولتلك تسخنها بانعكاس
الشعاع بتبني على النضوج والانداف فتكون المعادن والحجر
والعيون واذا انشقت الارض بابخرة واد خنة محتقنة
فيها حدث الزلازل وقد يكون معها نيران واصوات وربما
انقلب الغار فيها ما فيتشقق عيونا جارية او راكدة وربما
ينتهي الى كشف عنه وهو كما بارد والتنوات بـ
اذا اجتمع العناصر المتصغرة الاجزاء فتفاعلت بتوالها
فانكسرت سورة كل من الكيفيات الاربع حدث كيفية متوسطة
متشابهة في الكل تسمى المزاج فان كان من فوق متساوية
المقادير فمعتدل والا فخارج بكيفية او كيفيتين غير متضادتين
فمخصوص بمائية وقد تتبالك المعتدل لما يتوقف عليه المزاج

البسيط الذي ينمي له من النبات والحيوان نوعا او وضعا
او كمّا او عضوا كل بحسب المخرج او الداخل واعدل البناء
بحسب اوضاع العلويات سكان الاقليم الرابع عند الاكثرين
والممتزج ان تحقق فيه مبدا التغذية والتنمية فانه مبدا
الحس والحركة وهو الحيوان اولا وهو الانسان ثانيا فالمتغذي
وهو اما ذاب مع الانطراق كالماء او مع الاستحالة
كالكبريت او دونها كالزاج واما غير ذاب للغلبة الرطوبة
كالرسق او اليبوسة كالياقوت وشارك النبات الحيوان
في الافتقار الى قوى طبيعية فمنها المغاذية التي توصل الغذاء
الى مشاكلة المغتذي وحدها الجاذبة والماسكة والهاضمة
والدافعة واول تراتيب الهضم في المعدة انضاج الطعام
في المكدم في العروق ثم في الاعضاء ومنها النامية التي تدخل
الغذاء الى اجزاء الحيم فتزيد في اقطاره بنسبة طبيعية ومنها
المولدة التي تحصل من الغذاء ما يصلح مبدا لشخص آخر من نوع
المغتذي وتفصله الى اجزاء مختلفة وتعيدها الى الحالة
الاولية وقد تستمد غذاء الى اخرى تسمى مصورة واضطروا
في ان تعدد هذه القوى بالذات او بالاعتبارات وفي ان
الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الى آن يتم الشخص
ماذا وتحير وانى لكيفية صدور الافعال المتقنة عن الصور
والاشكال الغريبة التي تشاهد في انواع النبات والحيوان
عن القوى الصغيرة والتجاوز الى الخالق القدير وحتى

19

وتخص الحيوان بقوى نفسانية مدركة ومحركة فالمدركة
الحواس الظاهرة والباطنة فمن الظاهرة اللمس وهو قوة سارية
في البدن بها تدرك الحرارة والرودة ونحوهما والذوق
قوة شبيهة في العصب المفروش على جرم اللسان بها تدرك
الطعوم والشم قوة في زائدتي مقدم الدماغ بها تدرك الروائح
بوصول الهواء المنفصل الى الجزء والسمع قوة في عصب باطن
الصماخ بها تدرك الاصوات والبصر قوة في ملتقى العصبتين
المجوفتين المفترقتين الى العينين يدرك بها الالوان والاضواء
بالانطباع او بخروج الشعاع ولكل امارات فللاول ان
نور العين يرى وانطباع الشبح في المقابل ضروري
وان سائر الحواس بانتهاء المحسوس وان صورة المرئي قد تبقى
زمانا في عين من اطال النظر ثم اعرض والثاني ان
الرطوبة تتفاوت بقدر تفاوت الشعاع وانه شاهد في الظلمة
الدهماء النور في العين وعند تغميض العين على السراج
خطوط شعاعية وعندنا الرطوبة لمحض خلق الله تعالى
وما قيل انه تشترط سلامة الحاسة والعقد وحضور
المحل كونه كثيفا مضيئا مقابلا او في حكمه بلا حجاب والا فقرب او بعد او صغر او سبب غلط ممنوع وكذا دعوى
لزومها عند وجود الرابط وفي الباطنة الحس المشترك
وهو القوة التي يجتمع فيها صور المحسوسات بالبادي من
الطرق بدليل الحكم بالبعض على البعض ومشاهدة النائم

والمريض ما ليس في الخارج ومشاهدة القوة النازلة خطاء الشعلة
الجوالة دائرة والخيال الذي يحفظ صور الحسوسات بدليل انها لا تزول
عن الحس المشترك بالكلية كما في النسيان على سبيل سهولة الاستحضار يادن
التفات والوهم التي بها ادرك المعاني الجزئية والحافظة للاحكام
الوهم والمتصرفة في الصور والمعاني وتسمى باعتبار استعمال العقل
اياها مفكرة والوهم متخيلة والمحل للحس المشترك مقدم البطن الاول
من الدماغ والخيال موخره والمتخيلة البطن الاوسط والوهم مقدم
البطن الاخير والحافظة اخره بدليل الاختلال باختلال المحال
والمحركة منها شوقية تبعث على جلب النافع او دفع الضار وتسمى
الاولى شهوية والثانية غضبية ومنها فاعلة تحدث الاعضاء
الى جهة مبدائها كما في العضل او الى خلاف جهة كما في البسيط

باب في المجردات فصل في النفس قسموها الى قدسية
وانسانية وقد تطلق على مبدا اثارة النبات او الحيوان وتسمى
نفسا نباتية او حيوانية والمعتمد من آراء المتكلمين ان النفس الانسانية
جسم لطيف سار في البدن كما تبدل ولا تتحلل او الاجزاء الاصلية
الباقية التي لا تقوم الحياة بافل منها ومن آراء الفلاسفة وبعض
المتكلمين انها جوهر مجرد متصرف في البدن لنا وجوه الاول انا
نحكم على الجزئي وعلى كل جزء منه هو الجسم لس الا الثاني ان
بانا وهو معنى النفس يوصف باوصاف الجسم الثالث ان نسبة
المجرد الى الابدان على السوا فيجوز ان يتنقل فلا يقطع بان زيدا
الان هو الذي كان آخر الرابع ظواهر النصوص اجتمعوا بوجوه الاول

الاول انها لو تعلقت بالكون محلا لما ليس بباق ولا ذي وضع ومقدار
وهو باطل للانقسام العلمي انا ندرك ذاتنا والاتها وادراكا
ولا تضعف بكثرة الافعال وضعف الاعضاء والاتي من القوى
الجسمانية كذلك الثالث ان القوة العاقلة لو كانت في جسم فان
كل في تعقله حضور لم يتقطع والا لم يحصل لامتناع تعدد الصور
الى واحد ثم النفوس جميعا تعقله لوحدة حدها وكل متخالفة
لاختلاف لوازمها والقوى على ابدائها وقد يتوسل بذلك الى
قدمها وكذا باستغنائها عن المحل وقد يستدل على حدوثها بانه
يلزم تعطلها قبل البدن بحال وما بعد المفارقة فانها في شغل
شاغل وبانها لو احدثت امتنع تعددها وان تعددت فبما يزها
بالماهية ولوازمها تباين المماثل وبما يحل فيها كالصور يهوتها
سلما ستلزم الدور وبالعوارض المادية بان تكون قبل كل
بدن ستلزم التناسخ وقدم الجسم ثم هي مع البدن على التعاقب
قطعا ولو تعلقت قبل ذلك ببدن او لتذكرت بعض احواله
ولامتنعت نسيان لان تمام المزاج يمحي حدوث النفس للعموم
النقض وغاية منتهى التناسخ انه لا معطل في الوجود وان شان
النفوس الاستكمال وما يقال ان النفوس الكاملة تفضل بعالم
العقول والمتوسطة تعطل باجرام سماوية او اشباح مثالية
والناقصة بابدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من الاخلاق
وتمكنت فيها من الهيئات محل رجم في ذلك الى ان تخلص من الظلمات
بتجرد حكاية ثم الثابت بالشرع بقاؤها وانت الحكم باعلى

استنادها الى القدم استقلالا او بشرط حادث في الحدوث
دون البقاء على ان قوة العقل بمعنى الامكان الاستعدادي تستند
الى محل له بالذات مدرك الجزئيات عندنا النفس لانها الحاكمة
عليها وبها ولها السمع والابصار وعند الفلاسفة الحواس تنقطع
بان الابصار للباصرة وانها آلة له وما يمنع ارتسامه في المجرد
كثيرا ما يحتمل والقول بانها لا تدرك الجزئيات بالذات بل بالآلات
يرفع النزاع الا انه يقتضي ان لا يبقى ادراك الجزئيات عند تعذر
الآلات والشريعة بخلافه بالقوة النفس باعتبار تأثرها
عن المبدإ الاستكمالي يسمى عقلا نظريا وبرائيته اربع المعقولات الذي
شأنه الاستعداد المحض والعقل بالملكة الذي له استعداد النظر
بحصول الضروريات والعقل بالفعل الذي له استعداد التمكن
من استحضار النظريات من غير تجشم كسب جديد والعقل المستفاد
الذي هو حصول النظريات عندها مستحضرة وباعتبار تأثرها عن
البدن للتكميل يسمى عقلا عمليا وهي قوة التصرف والاستنباط لانتظام
امر المعاش والمعاد وتشرع على الاول الحكمة النظرية المنقسمة
بعرفة الاشياء كما هي بقدر الطاقة البشرية وعلى الثاني الحكمة العملية
المنقسمة بالتهام بالامور على ما ينبغي كذا ذكر فيها يقال ان
الفقه اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال العملية لمعرفة ما يتعلق باختيار
فان تعلقت باصلاح الخلق فتهذيب الاخلاق او اهل المنزل فتدبير
المنزل او المدينة فسياسة المدن واصول الاخلاق انما هي اعتدال
القوة الشهوية وهي العفة والغضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة

الحكمة ومجموعها العدالة ولكل طرفا فراط وتفريط هما رذيلة
فللعفة الخمود والخمود والشجاعة التهور والجبن وللحكمة الجربزة
والغباوة **باب** في العقل اختلفوا على وجوده بان اول
المخلوقات لا يكون جسما لكثرته ولا هيولى او صورة او عرضا
لافتقاره الى غير فاعله ولا نفسا لانها لا تستقل باعادة ما بعد
وبان علة اول الاجسام لا بد ان تشتمل على كثرة لما يتعدد والمتعدد
الواحد وان تستغني في ذاته وفعله عن الجسمية لما يقتضي تقدم
الشيء على نفسه وبان دوام حركاته الافلاك ليس الا لتمثل شيء دائم
غير مستقر معقول كامل بالفعل لا يتناهى كما لائقه والا لزم الانتظام
او طلب الخ وليس هو الواجب والا لم يتمثل اكثر من واحد فتعقل العقل
وزعموا انها لا تكون اقل من عشر والعاشر هو المدبر لعالم العناصر
وانها ليست بمتحيزة ولا حالة في المتحيز جامعة لكمالات ما تحتها وهي
رب الارباب والمجردات وجميع الكليات وانها مبادئ للنفوس والاجسام
وتعبر عن الاولى باعتبار وجوده عقل وباعتبار وجوبه بالغير
نفس وباعتبار امكانه جسم وزعموا ان الملائكة هم العقول المجردة
والنفوس الفلكية والحق ان ارواح كوكبية لها تصرف في العنصريات
والشيطان في القوة المتخيلة وان لكل فلك وكوكب نفسا منطبعة منه
ارواح كثيرة والمدبر للامر العرشي يسمى بالنفس الكلية ولكل من
انواع الكليات روح يدبر امره ويسمى بالطبائع التام وعند بعضهم
الملائكة اجسام لطيفة تتشكل باشكال مختلفة شأنهم الخير والطاعة
والعلم والقدرة على الاعمال الشاقة والحق كذلك الا ان فيهم المطيع

والعاصي والشياطين شانهم الشر والغواية ولا يمتنع ظهور الكل
على بعض الابعاض وفي بعض الاحوال وما على كلام في كل باب
اعرضنا عنه مخافة الاطناب والله الهادي لطريق الصواب

باب في الذات لابد للممكنات من واجب والحدثيات
من قديم قطعا للدور والتسلسل وقد شاع في الكتاب والى الآن
الى الاستدلال بالحادث والانتساخ وصفاتها والامكان
او حدوثها لانه انما نظر الكل للمقابع المشهود والاستدلال منه
ربما ينتهي الى التعين والحدس والتأمل الى ان الصانع لمثل هذا
لا يكون الا منزها متعاليا موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال
ثم الحق ان ذات الواجب تخالف سائر الذوات لئلا يلزم وجوب
الممكن او امكان الواجب وان كونه ازليا ابديا غني عن البيان

باب في التنزيهات فصل الواجب لا جزء له والا لكان
ولا تعدد اذ لو كان ما به الامتياز اما نفس الهوية الواجبية
او بها او بلازمها فلا تعدد او بمنفصل فلا وجوب ولان نوع
ما تعدد الواجبان اما بهما فلا استقلال او بكل منهما فتوارد
او باحدهما فترجح بلا مرجح ولان احدهما ان لم يمكن من ضد بما بعد
الآخر عجز وان يمكن فان وقعا لزم اجتماع الضدين والا لزم عجز هما
او عجز احدهما وبقاء الآخر مستقلا وكلاهما محال ولزوم الترجح بلا
مرجح ولانهما ان اتفقا على كل مقدور فالتوارد والا فالتمانع
وفي النصوص القطعية كثرة وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اشارة الى دليل التمانع والمشركون هم الثنوية القائلون

القائلون بالنور والظلمة والمجوس بالهين يزدان واهرمن
للخير والشر وعبدة الاصنام لاستلزام استحقاق المعبودية الوجوب
واما القائلون بقدم الصفات او خلق الحيوان لافعاله والسفطائية
للطبائع والمعتزلة للمتحيز والاجسام والافلاك كالى عالم
الخواص فيما يلزمون في التوحيد الا ان القول بتعدد الذات
القديمة الموجودة لذواتها مستغنية خطب هائل والواجب ليس
بجسم ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه
وامكان الواجب ان تحيز يحتاج الى الحيز دون العكس ولا عرض
لامكانه ولوازمه القائم بنفسه وبالجسم الموجود فيمتنع شرعا
واحتياطا والقول بانه جسم على صورة انسان او غيره وفي جهة
العلو مماس للعرش او محاذ بالكه لمكان بان كل موجود جسم او
جسماني ومتحيز او حال فيه ومتصل بالعالم او منفصل جهالة
والنصوص مؤولة ولا يجدي لما سبق وللزوم الانتقال او
اجتماع الوجوب والامكان ولما يلزم من امتناع الاحتياج والتحيز
وحلول الحلول والاتحاد عن النصارى في حق عيسى عليه السلام وعن بعض
الغلاة في حق ائمتهم ويمتنع اتصافه بالحوادث لانه تغير ولانه يمتنع
في الازل فيلزم الانقلاب فيوجب زوال ضده فيلزم عدم الخلو
عن الحادث واما الاتصاف بما له تعلق حادث او بما يتجدد من السلوب
والاضافات والاحوال فليس من الممتنع باب في الصفات
الوجودية وهي زائدة على الذات اذ لا يعقل من العالم الا من له علم
وهكذا ولو كان علمه ذاته لما افاد حمله ولم تغير الصفات ولم

تنتهي الى الاثبات وحال انضمامه بما يتصف به الذات وقالت
المعتزلة بنفيه استحالة بالغير وتعليل العالمية بالعلم مع انها واجبة
وتكثير للقدماء قلنا الصفة لا غير ولو سلم فلا نسلم امتناع
الاستحالة بمعنى ثبوت صفة الكمال له والواجب بمعنى اللازم قد
يعلل بما ثبت عن الذات والمكنة بقدرة الذات القديمة كما لزم
النجارية قالوا انى تقوم الصفات قيام المعنى بالمعنى قلنا لم لا يجوز
قيام العرض بالعرض والمعنى اعم ولو سلم نفي ما قيد بها الذات
او بقاؤها عينها قالوا فتماثل قدرته وعلمه قدرة القادر وعلمه
فلا يختلف آثارهما قلنا نمنع فنهما القدرة لاستناد الحوادث
اليها دفعا ولاستلزام ارتفاع ما ثبت بالاجماع ارتفاع الموقف
ولامتناع استناد بوامنع الكوكب والانقطاع واختلاف الاعضاء
والاشكال الى غير المختار وقد تمسك بالادلة السمعية على الباقي
وغيره وبان القدرة وغيرها صفات كمال واضدادها سمات نقص
وبان تعلق العالم واتقانه مما لا يتصور الا من قادر تمسك المخالف
بان تعلق القدرة لا يكون الا ممكنا وبانه اما قديم فيكون الاثر
قديما او حادث فتتسلسل الحوادث وبان الفاعل انما يصدر بعد ما
يستكمل الشرائط وبالاختيار وبان ارادة المختار ان كانت اولى لزم
الاولوية بلا مرجح او لا فالترجيح وبانه ان امتنع في الازل لزم الانقلاب او امكن
فاستناد الازل الى المختار وبانه اما معلوم الوجود فيجب او العدم
فيمتنع فلا يكون مقدورا واجيب بان المرجح تعلق الارادة لذاتها
فلا يتسلسل وبانه يجوز تعلق الارادة في الازل بايجاده في وقته

آتقان ٢

وقته والوجوب بالاختيار عن الاختيار وقيل الاولى
من نفسه او للغير لا يكون عبثا والحادث ممكن في الازل لذاته
ممتنع لكونه اثر المختار وبعلم وجوده بقدرته ثم قدرته غير مقتضية
ولا مقتصر على بعض الممكنات لان المقتضي للقادرية هو الذات
والصحيح لتعلق قدرته هو الامكان فالله على كل شيء قدير وخالف
بعض المعتزلة في التباع والبعض في مقدور العبد والبعض
في مثله وبالجملة فالكل مستند اليه اسنادا عندنا واعم من ان
يكون ابتداء او بوسط عند غيرنا وبلا اختيار ابتداء او بوسط عند
الفلاسفة وبهذا العلم لاستناد العالم مع احكامه واتقانه
اليه ولكونه قادرا مختارا وبانباته بالسمع ودخلان مثل
القدرة والكلام وعلم لا ينطبع ولا ينقض لما مر وخالف بعضهم
في العلم بذاته لعدم الاثنينية او بالعلم للزوم لاتصاف الصفة
او بغير المتناهي لاستحالة وجوده او بالمعدوم لانه شيء محض
والفلاسفة في العلم بالجزئيات لتغيرها ورد بان الجزئي تعالى
يتغير وان تغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالعدم يوجد
ليكل الحادث ثم معدم بعده وحدا اما قيل ان علم الباري
بان الشيء سوجد هو نفس علمه بانه وجد وبالجملة فالعلم لا يتغير
بتغير المعلوم كالا تتكثر بكثرته بمنزلة مرآة تنكشف بها الصور
وعندنا انما يتغير اذا لم يجعل نفس الاضافة بل صفة ذات اضافة
ومنها الارادة وهي صفة بها يتخصص احد طرفي المقدور بالوقوع
وتعلقها لذاتها وقدرتها لا يوجب قدم المراد والقول بانها حادثة

الألوكة
www.alukah.net

قابة بذاتها ضرورى البطلان وبانها العلم بالنظام الاكمل اوكون
القادر غير مكره ولا ساه اوالعلم فى فعله والامر فى فعل غيره او
الداعية بمعنى العلم مع زايد فى الفعل نفى لما هو معنى الارادة
المعلوم لكل منعند وقد دل عليه النصوص واستلزامه الفعل بالاختيار
ومنها الحيوة والسمع والبصر لدلالة النصوص القاطعة واجماع الامة
بل جميع العقلاء على ذلك ولان الخلو عنها نقص فتثبت صفات كمالية
قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر وما يقال انها اعتدال المزاج
وتابيرات الحاسة ممنوع وكونها بمجرد العلم بالمسموعات والمبصرات
واما الشم والذوق واللمس فلم يرد به الشرع ولم يجوز العقل لكن
المذهب انه تدرك متعلقاتها ومنها الكلام لدلالة الانبياء
مع عدم توقف دلالة المعجز على الكلام لدور ولان ضده فى الحى
نقص وهو عندنا صفة ازلية منافية للسكوت والافة يدل عليها
بالعبارة والكتابة وجمهور الفرق على ان المعقول من الكلام هو
الحس دون النفس ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والكرامية وبطلانه
ضرورى لكونه مستلزما للتاخر وممنوع البتة وعند المعتزلة هو حرف
فى جسم ما ومعنى تكلم البارى به خلقه فيه لنا ان معنى المتكلم من قام
به الكلام ولا تصور للفظى لتعين المعنى والقول بان النظم قد
يكون دفعى الاخر كالقائه نفس الحافظ او بالطابع وهم وباطل
كل من يامر دينى ويخبر يجد فى نفسه معنى غير العلم والارادة
يدل عليه بالعبارة او الكتابة وشاع عند اهل اللسان اطلاق
الكلام عليه ولا نزاع فى انه يقال بالاشتراك والمجاز المشهور على

على النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال على كلامه القديم
لانه انشاء يرقومه فى اللوح اوحروفه فى الملك وخص العربى
منه باسم القرآن وهو المتعارف عند العامة وفى علم الاصول
واليه يرجع ما يشهد باحدوث مثل المنزل والعربى والمترجم
والمسموع والمتحدى به ونحو ذلك قالوا الاخبار بالماضى فى
الازل كذب والامر والنهى سفه اوعبث واجيب بانه انما
يصير احد الاقسام فيما لا يزال مع انه يكفى مخاطب معقول والتحقيق
انه طلب من سيوجد او المذهب انه واحد فى الازل تنكثر بحسب
المتعلق اذ لم يرد السمع بالتعدد واثبت الشيخ البتا صفة للباقى
بلا بتا كالعالم بلا علم وردبانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام
فى بتا البتا وبعض العقلا التكوين لانه خالق اجماعا ومدح به عيسى
بكلام ازلى يلزم صفة ازلية وهو المعنى بقول الكلى انه يكون الكلام
فى اوقاتها بكلمة ازلية هى كن ولا يلزم من قدم المكون كالعلم
والقدرة والارادة والمدح فى الازل بالخالقية مثل المدح بانه
يسمع له ما فى السموات اى هو عالم له ذلك فيما لا يزال وما قيل
ان التكوين هو المكون معناه ان المفهوم من اطلاق الخلق هو المخلوق
وان الحاصل من التاثير هو الاثر لا غير واما سائر ما يطلق عليه فراجعة
الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء واليد والوجه والعين مجازا
ومسئلة باب فى احواله الحق انه يصح ان يرى بمعنى حصول
الحالة الادراكية الحاصلة عند النظر الى المرئى من غير جهة ولا
مقابلة وحصول ذلك للمرئى فى الجنة اما الصحة فلان موسى طلب الرؤية

وان الله تعالى علمها على الممكن في نفسه وهو استقرار الجبل والقول
بانه انما طلب العلم او رؤيته ابدا او لاجل القوم او لزيادة العلم
بسماع الامتناع ظاهر البطلان وقد استدل بان متعلق الرؤية
المشتركة بين الجوهر والعرض ليس الا الوجود المشترك بينهما وبين الواجب
كما مر لان الحدوث او الامكان عدمي مع اشتراك المعدوم فيه
وجواز الرؤية عند تحقق ما يصلح متعلقا لها ضروري وجواز رؤية
كل موجود حتى الاصوات والطعوم والروائح والعلوم ملتزم وان
استبعد فان قيل الواحد النوعي قد يعلل بعلل فلنا الكلام
في المتعلق والرؤية قد تتعلق بالكل من غير ان تدرك جوهريته او
عرضيته نعم عن خصوصيته واما الوقوع فلقوله تعالى ناضرة الى
ربها ناظرة ولم يعهد استعمال نظر البصر الا في الرؤية وحمل النظر على
الانتظار او على التنعم تعسف وقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ
لمحجوبون وقوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة وقوله عليه السلام سترون
ربكم كما ترون هذا القمر وقوله فستظرون الى رحمة الله والمحالات
يدعي انتفاءها المعتزلة وهو واضح عند حصول الشرائط وكلاهما
ممنوع والحق قوله تعالى لا تدركه الابصار لظهور ان النفي على عموم
السلب ورد بعد تسليم كون الادراك هو الرؤية انواع منع بانه لا
عموم في الاشخاص والاوقات واما قوله تعالى لن تراني فلسنا نسلم
ولا عموم الاوقات واما استعظام سوال الرؤية فلمعتزلتهم وعلمهم
في الدنيا باب الجمهور على انه لا يعلم من الله الا الوجود
والصفات والسلوب والاضافات باب في افعاله موجد

مؤثر فعل العبد هو الله تعالى وانما للعبد الكسب وهو امر اضافي
يجب من العبد ولا يوجب وجود المقدور وبه ينتفي الجبر عن الفاعل به
وذلك كتخصيص احد الطرفين وترجيحه وصف القدرة وعند المعتزلة
الموجد هو العبد واطلقوا القول بخلق الافعال ولزمهم كون كل حيوان
خالقا وقد قال تعالى خالق كل شيء انا كل شيء خلقناه والله خلقكم
وما تعملون هو الله الخالق فعال لما يريد كل من عند الله كتب في قلوبهم
الايمان انه هو اضحك وابكى وقد تواتر منه صلى الله عليه وسلم ما تشعر
بان كل كائن بتقدير الله ومشيته ولو كان فعل العبد بقدرته
لزم اجتماع المؤثرين لما ثبت من عموم قدرة الله تعالى ولكان عالما
ببعض صنعه ولكان ممكنا من تركه مع ان ترجح الفعل بمرجح لا يكون ممكنا
وجب عنده الفعل ومع ان معلوم الله هو وقوعه وقد استدل
بانه لو قدر على فعله لقدر على اعادته وعلى مثله وعلى خلق
الجسم ولكان فعله كخلق الابيض من فعل الباري كخلق السواد
وهو واضح سوى الامكان ولا نكر عليه واما المعتزلة فمنهم من ادعى
الضرورة لان كل احد يفرق بين حركته ستوطه وصعوده، ويجد تفرقة
بحسبه داعيه وقصوده وينقطع بان ما يطلبه او ينهى عنه او
يتمناه او يتعجب منه انما هو فعل فاعله والجواب ان ذلك
لا يفيد كونه خالقه وموجده بل كونه متعلق قدرته وارادته
واقعا على وفق قصده وداعيته ومنهم من احتج بانه لولا استقلال
العبد لبطل المدح والذم والامر والنهي والثواب والعقاب وقوله
الوعد والوعيد وجوابه بان من افعال العبد قبائح لا يجوز

ان خلقه الحكيم كالظلم والشرك وسايرالمعاصي وبانه يوجب اتصاف
الباري بما لا ينبغي كالكافر والظالم والاكل والقاعد وغير ذلك
ورد بان الكسب وتعلق القدرة والارادة كاف والا فلا نزاع في
الوجوب او الامتناع بناء على المرجح الموجب او العلم الازلي والقبح
فعل القبيح لا خلقه الا ترى انه خلق اصل جميع القبايح وهو الشيطان
والفاعل من قام به الفعل لا من اوجده في محل اخر وبالاية الواردة
في اسناد الافعال الى العباد وسيما ما ينبئ عن معنى الاتخاذ مثل من عمل
صالحا ما تعملوا من خير فشاركه الله احسن الخالقين وفي انه لا مانع من
الايمان والطاعة ولا الجاء على المعصية والكفر مثل وما منع الناس ان
يؤمنوا اذ جاءهم الا ان يؤمنوا كيف يكفرون بالله وعلى تعليق افعال العباد
بمشيتهم اعملوا ما شئتم في نحو ائتوني واجوابه ان بعضها غير
المشاريع والبعض سوق لجعل الادلة ومشيته العبد لا لمشيته
الله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله والحق انه لا جبر ولا تفويض
ولكن امر بين امرين اذ المبادي القريبة على الاختيار والبعيد
على الاضطرار فالانسان مضطر في صورة مختار وافعاله تعالى الله
وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداء او بتوسط موجب والرضا الواجب
بالقضاء دون المقضي وعند المعتزلة لا بمعنى الاعلام والكتبة
او بمعنى الالزام في الواجبات خاصة ثم للاخلاف في ذم القدرية
وسموا بذلك لغلو اثباتهم بنفي القدر وما قالوا ان المثبت اولى
بان ينسب اليه رد وقوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة
وقوله اذا لقيتم القدرية فانهم يزعمون ان خصما الله فتتبعوا القدرية

القدرية وبان من بضيف القدرة الى نفسه اولى بالنسبة
باب المنصوص الشاهدة بان الكل بمشية الله تعالى اكثر من
ان تحصى حتى صار بمنزلة المثل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
كيف ولا وقد ثبت انه خالق الكل فيريده وعالم بالكل فوقوع ما لم
يقع لم يكن يريده والمعتزلة جزموا بانه لا يريد القبايح بل اضداده
وان لم تقع فجعلوا اكثر ما يجري في مملكته خلاف مراده فكما بان ارادة
القبيح قبيحة وان العقاب على ما اريد ظلم وان الامر بما لا يراد والنهي
عما يراد سفه وان الارادة تستلزم الامر والرضى والمحبة والكل
فاسد واما الرد على الذين قالوا لو شاء الله ما اشركنا فلتصدهم
الاستهزاء جعل ذلك عذرا لهم ولذا جعلوا مكذبين لا كاذبين وحكم
بانه لو شاء لهداهم اجمعين واما قوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك
مكروها فالمراد مكروهها عند الناس ويجاري العادات باب
الحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب في
حكم الله تعالى بالشرع لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
ولانه لو كان لذات الفعل لما تخلف عنه ولان العبد لا يستقل بفعله
والمدح او الذم عقلا يستفاد الاستقلال وقالت المعتزلة بل بالعقل
لان حسن الاحسان وقبح العدوان ضروري ولان العاقل عند
التأمل يرى الصدق وانقاذ الغريق على الكذب واهلاكه ولانه
لو لم يقبح اظهار المعجز على يد الكاذب لم تثبت النبوة والجواب
عن الاول ان المنع بالمعنى المتنازع عند الناس وعن
الثاني بعدم الوقوع من القطعيات العادية وقد بينا بان

من عرفه بذاته وصفاته ثم امر على الشك و نسبة كل نقص اليه
علم قطعا انه في معرض العقاب قلنا انما علم من نقرر الشرائع
وبانه لو كان بالشرع لزم الخلف الانبيا وقد مر باب الاخلاق
في عدم التكليف بما يمتنع لذاته فجمع المتقصين و في وقوع التكليف
بما يمتنع لسابق علم او اخبار بانه لا يقع وانما الخلاف فيما امكن ولم يقع
متعلقا لقدرة العبد اصلا كخلق الجسم او عاده كالصعود الى
السما فعندنا يجوز لعدم النقح العقلي و لا يقع لقوله تعالى لا يكلف
الله نفسا الا وسعها وعند المعتزلة لا يجوز لكونه سفها و منا من ذهب
الى ان تكليف ابي لهب بان يعتقد في جميع ما جا به النبي عليه السلام
ومن جملته انه لا يصدقه ابدا تكليف بجمع المتقصين واجيب
بانا لا نسلم تحصيل الايمان وهو ممكن في نفسه ممنوع لسابق العلم والاخبار
بتعليل بعض افعاله بالاغراض ثابت بالنص والاجماع وعليه مبنى
القياس والاقرب حمل الخلاف على ان دوام ذلك ويكون كما يشهد به
استدلالهم بانه لا بد من الانتهاء الى ما لا يكون لغرض قطعا للسلسلة
وبانه لا يعقل تخليد الكفار ينفع لاحد فهب المعتزلة الى ان الغرض
من التكليف التعرض للثواب بدليل مثل قوله تعالى ومن يطع الله
ورسوله يدخله جنات ولان الالم اريد بدون استحقاق ولا منفعة
فلم يكن التعريض للمنفعة في الجنة حسنا ورد بان الترك قد يكون
تفضلا من الله تعالى وبانه انما يلزم فيما ظهر منه اصلا ثم لو سلم لزوم
الغرض نجوز ان يكون هو الالم ابتلاء او انكوا وحفظ النظام او غير ذلك
مما لا نعلمه وبالجملة لا يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة والعذاب

والعذاب الدائم بشرب جرعة خمر باب قد ورد في الكتاب
والسنة نسبة الهداية والاضلال والطبع والختم على قلوب الكفرة
الى الله تعالى فعندنا معنى خلق الهداية والاضلال له لانه الخالق وحده
وعند المعتزلة الهداية الدلالة الموصلة الى البغية او البيان
بنصب الادلة ومنع الالطاف والاضلال منع الالطاف للعلم بانها
لا تجدي او الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق والعصمة فعندنا
خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة المعصية وقيل العصمة
ان لا يخلق الذنب وقيل خاصية تمنع صدور الذنب وعند
المعتزلة اللطف ما يختار المكلف عنده الطاعة او يقرب منها مع
تمكنه وسيان الفعل والمقرب والتوفيق اللطف المحصل للواجب
والخذلان منع اللطف والعصمة اللطف المحصل لترك القبيح الاجل
الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حسوة الحيوان فيه وهو واحد
والمقتول ميت بأجله الا ان موته مما خلقه الله تعالى عقيب فعل
العبد بطريق جرى العادة وجوب اجزاء على القاتل لما اكتسبه من
الفعل وانكيه من النهي ومعنى زيادة البر في العمر كثرة الخير المخصوص
الطاعة على انه لا تقدم ولا تاخر في الاجل الرزق ما ساقه الله
الى الحيوان تما نفع فكل يستوفي رزقه ولا يأكل احد رزق احد
حرام وقيل تسمى به وقد تخص بالمأكول وقد المعتزلة بان
لا يكون لاحد منعه فخرج الحرام فلا يكون من لم يأكل الا الحرام مرزوقا
وقد دلت النصوص على خلافه الاسعار تقدير ما يباع
الذي ويكون غلاء ورخصا باسباب من الله تعالى فالمسعر هو الله وحده

باب المعتزلة اوجبوا على الله تعالى امورا وخبروا
في معنى الوجوب فمنها اللطف لان منعه نقض للغرض وتقريب
او تحصيل للمعصية ولان الواجب لا يتم الا به قلنا يجب ان لا
يبقى كافر لانه فاسق ولا يخلو عض عن الانبيا والاولياء ومنها
العوض اي النفع الخالي عن التعظيم في مقابلة الالم ونحوه لان
تركه ظلم واختلفوا في وجوب كونه في الآخرة وفي جبوطه بالتوبة
وفي ان اعواض الكفار والفساق وغير العقلا كالصبيان والبهائم
تكون في الدنيا او في الآخرة وان البهائم هل تدخل الجنة وهل تخلق
فيها العلم ومنها الاصلح للعباد في الدين فقط وفي الدنيا
والاخلال في الاقدار والتمكين لان تركه بخل وسفه قلنا فيلزم
ان لا يخلق الكافر القادر المستطيع وان لا يخلد الكافر وان لا يميت
المحسن ولا يبتلي المسيء سيما ابليس وان لا يحسن الدعا لدفع البلايا
عن عبده ومن الحاسد باب تغاير الاسم والمسمى والتسمية
ضروري وما قيل ان الاسم نفس المسمى والتسمية عرفا ارتباط
الاسم بالمدلول وليس النزاع في اسم ينمحك الترمذي مثل سبح
اسم ربك والله الا بما الحسنى بل على المتنازع ومعنى الخلاف ان الاسم
اذا اطلق فالمراد به المسمى كما في زيد كاتب او نفس اللفظ كما في زيد
مكتوب واذا التحمت النار زيدا بمعنى ولم يرد به اذن ولا منع ولا
على اذنه وكان مشعرا ما جلالا على تحتم اطلاقه عليه منعه الجمهور ولم
يجز مثل العارف والعقل لوهم الاخلال ولا مثل الخارق والرائح
لعدم الاجلال ولا خلاف في كثرة اسما الله تعالى باعتبار الصفات

الصفات والافعال والسلوب والاضافات واستباع ما يكون
باعتبار الجزء والحق ثبوت ما هو باعتبار نفس الذات وهو لفظ
الله وان كان الالهة اسما للمعبود ولا تختص اسماؤه في التسعة
والتسعين والحديث بعدد لانه اسم العدد على ان الزيادة محل
ان من احصاها دخل الجنة في موضع الوصف باب النبوات
النبوات وفيه فصول الاول النبي انسان بعثه الله تعالى
لتبليغ ما اوحى الله وقد يخص الرسول من له شريعة وكتاب خاص
والبعثة لطف من الله وفضل تتمة معاش كما هذه العقول
ومعاده بتة ودفع الاحتمال وبيان المهم ويعرفها المبعوث بالمعجزة
الادلة او العلم الضروري وموانع الكلمات اكثر من مضاره وان
خبث تناصل البعض على البعض كمسبات الصلاة الخ ونحوها
وطريق ثبوتها المعجزة وهو امر خارق للعادة مقرون بالتحدي
وقيل امر يقصد به اظهار صدق من ادعى النبوة على وفق الدعوى
وحده لانها انما تنزل صح التصديق كمن يقول الدليل على ان
رسول هذا الملك ان يقوم على سريره ثلاثا ففعل فانه يحصل به العلم
الضروري ولا يقدح فيه احتمال ان يكون ذلك خاصية فيه او اطلاع
منه على خاصة او وضع فلكي او يكون من ملك او جن او ابتداء
عادة او متروك المعارضة او نقلها لمانع او مسوفا للغرض
تصديقه بل اجابته لدعوته او معجزة نبي اخر الى غير ذلك قال
الاحتمالات العقلية لا تنافي العلوم القطعية العادية على ان
الكلام فيما ثبت العجز عن معارضته قطعا مع فرط الاهتمام وانه لم

الألوكة
www.alukah.net

يوثق فيه سوى الله تعالى وحصول التصديق لا يتوقف على كونه
عرضا ولا على كون النبأ عنه صادقا قليد ورد بنا على انه يسمى على
ان اظهار المعجز على يد الكاذب قطعي الانتفاء وان جوز التعقيب

باب نبوة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ادعى الرسالة
واظهر المعجز لانه اتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب مع كثرتهم
وشهرتهم بالعصبية ولم يطعنوا فيه مع حرصهم وعداوتهم بل
سموه بكل حسنة الى السحر فلمطاعن مدفوعة اجمالا والتفصيل
في الخاصة وتحديهم كان من فصاحته لان عدم المعارضة مع
سهولتها فطي القول بالصرفة على ان فصاحة البلاغة ادخل في
الصرفة ولانه اظهر عن المغيبات كقصص الانبياء وغيرهم وكقوله
تعالى وعدكم الله مغانم كثيرة والم غلبت الروم سيهزم الجمع ليدخلن
المسجد الحرام وكما قال علي رضي الله عنه تبا لك يا دنيا كلما
والغاصبين والمارقين ولتمار ستفتك الفتنة الباغية الى غير ذلك
ولانه ظهرت منه امور خارقة عن العادة كونه مخلوقا مسرودا
مع خاتم النبوة مبصما من خلقه وكونه غاية في صفات الكمال سبحانه
الدعوة وكمور الاوثان وسقوط شرف قصور الاكاسرة ليلة
واطفاء الحباب عليه وانشقاق القمر وانفلاع الشجر وتسليم الحجر وحنين
الجذع وشكاية الناقة وتسبيح الحصى وغيرذلك ومن الشواهد نصوص
التوراة والانجيل والزبور ومن الاقتباسات لاهل الانصاف
ما اجتمع فيه من الكمالات وما اشتمل عليه شريعته في كل باب وظهورها
على سائر الاديان مع قلة الاعوان وغاية منتشبث المنكرين الطعن

الطعن في النسخ مطلقا وقد بين في موضعه ولدين موسى خاصة
نسخا مثل تمسكوا به ابدا وهو افتراء وعيان عن طول الزمان
ثم النص والاجماع على انه مبعوث الى الناس كافة بل الى الثقلين
وانه للانبي بعده ولا نسخ لشريعته وانه افضل الانبياء وامته
خير الامم واختلفوا في الافضل بعد نبينا فقيل ادم وقيل ابرهيم
وقيل موسى وقيل عيسى ودليل الكتاب على معراجه الى المحل الاقصى
واجماع القرن الثاني على انه في اليقظة وبالجسد والخبر المستفيض
على كونه الى السما وخبر الواحد الى الجنة او العرش او طرف العالم

باب من شرائط النبوة المكونة والكمال العقلي وهو الرأي
والسلامة على ما ينفر الطبع السليم ويخل بالمروة وحكمة البعثة
ثم المختار ان الانبياء معصومون سمعا بنا في مقتضى المعجز كالكذب في
التبليغ وعن الكفر وعن تعمد الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة
وعن الصغائر المنفرة وتعمد غير المنفرة ايضا وعن سهو الكبيرة
وذلك لئلا يلزم ما هو مستنكف قطعا كحرمة اتباعهم ورد شهادتهم
ووجوب زجرهم واستخفافهم والذم وعدم تسليم عهدة النبوة
وغوذلك وما نقل من ذنوبهم وتوبتهم فاما منه فعلى السهو او ترك
الاولى او ما قبل البعثة وتاويل الباقي بخصوص عدد هم وان ورد في
الحديث ان عدد الانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد
الرسل منهم ثلثمائة وثلثة عشر اخذا بقوله منهم من قصصنا عليك ومنهم
من لم نقصص عليك والجهود على عصمة الملائكة لقوله تعالى وهم لا
يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون لا يسبقونه

الليل والنهار ولا يفترون احتج المخالف بقصة ابليس مع كونه
من الملائكة وبقدحهم في ادم واستبعادهم جعله خليفة ورد
بان ابليس من الجن وعده من الملائكة تغليب وان قصدهم التعجب
والاستفسار عن حكمة استخلاف من لا يليق مع وجود الاليق واما
تعذيب هاروت وماروت لمعاتبة ولم يكن منهما عمل بالسحر ولا
اعتقاد لتأثيره بل تعليم مع تنبيه وتحذير وذلك ابتلاء محمود
اصحابنا والشيعة على ان الانبياء افضل من الملائكة وباقي بعضهم
حتى فضل خواص البشر على خواص الملك وعوامهم على عوامهم اما
عقلا فلان اكتساب الكمال والمواظبة على الطاعة مع السوانح
ادخل في استحقاق الثواب واما نقلا فلقوله تعالى ان الله اصطفى
ادم ونوحا وال ابرهيم وال عمران على العالمين ومن جملتهم الملائكة
ولانه امرهم بالسجود لادم تعظيما وتكرمة وادم يعلمهم الا لما
تصدا الى اظهار فضله احتج المخالف بانها متصفة بالكمالات
العلمية والعملية بالفعل وقوية على الافعال الحسية مطلعة على
اسرار الغيب سابقة الى انواع الخير منزهة عن الشرور والقبائح
علومهم واعمالهم ادوم واقوم وعن الاضلال والاستكبار اسلم
وبقوله تعالى قل لا اقول لكم عندي خزائن الله ولا اعلم الغيب
ولا اقول لكم اني ملك وقوله تعالى ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا
ان تكونا ملكين وقوله تعالى علمه شديد القوى والمعلم افضل
تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون
والاول معارض بما مر وتمام التفاصيل في كتب التفسير واما الاطراد

الناس /

اطراد تقدم ذكرهم على ذكر الانبياء فجوز ان يكون لتقدمهم
في الوجود او في قوة الايمان بهم كما امروا ومن خوارق
العادة كرامة الاولياء وتفارق المعجزة بالخلو عن دعوى
النبوة فلا توجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب
اثبات النبوة بل تفيد زيادة حيلة قد رد الانبياء حتى
نالت امتهم تلك المرتبة ببركة الاقتداء بهم وتفارق السحر
بانها لا يحدى فيها التعلم والتعليم ولا تأتي المعارضة
ولا تجامع شرة النفس ولا تكون مباشرة اعمال مخصوصة
وكلها واقع لتصديق مدعي واصحاب الكهف وما تواتر
من كثير من الصلحاء ولقوله تعالى يعلمان السحر الايات ولما ثبت
من انه سحر النبي صلى الله عليه وسلم وعابه وان عمره وبالدلالة
لقوله تعالى تخيل اليه من سحرهم على انه لا حقيقة له ولكاد
بالعين قد جرت بين الشاهدان وفيها نزلت وان يكاد
الذين كفروا الاية وفي جواز الاستعانة بالرقي والعوذ
وجواز تعليق التمائم خلاف والولي لا يبلغ درجة النبي
يستطاعه التكاليف ولا يكون الولاية افضل من النبوة
واما ولاية النبي فقيل افضل لما فيها من معنى القرب
والاختصاص وقيل بل نبوته لما فيها من الواسطة بين
الحق والخلق والقيام بمصالح الدارين مع شرف مشاهدة
الملك باب في المعاد يجوز اعادة المعدوم

لان الامكان ذاتي لا يزول بحسب الاوقات على ان الوجود
الاول ربما افاد المادة الباقية زيادة استعداد للوجود
الثاني احتج المنكرون بان المعدوم لا اشارة اليه قلنا
حكم عليه وبانه لا يبقى فرق بين المبدا والمعاد بل اعادة
الوقت ايضا ويحتمل العدم من الي نفسه واجيب بان
الاشارة العقلية كافية والفرق ان المبتدا واقع اولا
والمعاد واقع ثانيا وان كانا في زمان واحد وبهذا
الاعتبار يجوز تخلل العدم وقد ثبت بالكتاب والسنة
واجماع الامة بثبوت المعاد الجسماني وعند من يقول بتجدد
النفس الروحاني ايضا ظاهر وليس بتناسخ لكونه عودا
الى اجزاء اصلية للبدن الاول وان لم يكن هو الاول بعينه على
ما يشعر به قوله تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا
غيرها وقوله اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان
يخلق مثلهم وكون اهل الجنة مردا وكون مرئي الجسمي
مثل احد وحمل الاكثرين في باب المعاد على التمثل والتصور
للمعاد الروحاني اعني احوال النفس في السعادة والشقاوة
الحادي احتج المنكرون بامتناع اعادة المعدوم وقد
عرفت انه لا يتوقف على وبانه لو اكل انسان انسانا فالاجزاء
المأكولة ان اعيدت في بدن الاكل فلا يكون اما كول بعينه
معاد على انه يلزم في اكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية

تنعيم الاجزاء العاصية او تعذيب المطيعة ورد بان
المعاد هو الاجزاء الاصلية التي منها انشئ الخلق ولعل الله
يحفظها من ان تصير جزء اصليا لبدن اخر واما العرض
فعلى تقدير تسليم وجوب ان يكون ايصال الاجزاء الى المستحق
ثم التنصيص منها ما هي فلا شك ان اعادة وهو الذي بدا
الخلق ثم يعيده فستقولون من يعيدنا قل الذي فطركم اول
مرة ومنها ما هي فلان اله استعاد احياء الرميم والتراب
من بعض العظام وهي رميم اذا مسنا وكنا ترابا واختلفوا
في ان الحشر اجساد تعاد الفناء على ما يشعر به قوله تعالى
هو الاول والاخر كل شيء هالك الا وجهه كل من عليها فان
كما بدانا اول خلق نعيده والبدن من العدم فكذا العود
او جمع بعد التفرق كما يشعر به اني كيف تحيي الموتى اي
يحيي هذه الله بعد موتها وكذلك النشور وكذلك تخرجون
الى غير ذلك ثم الجنة والنار مخلوقتان الان لقصة ادم
وهوا مع طوافهم مثل اعدت اذ لفت برزت قيل ممتنع
خلقا في افلاك هذا العالم لامتناع الخرق وفي عناصره
لانها لا تسع عرض السما وفي عالم اخر لانه لا حاجة الى
خلق اجسام يكون كريا فيلزم خلاء بين العالمين ولا سيما لا على
عناصرها اجساما طبيعية يلزم ان يكون لعنصر واحد حيزان
طبيعيان فيلزم الميل اليه وغيره ورد بمنع المحذورات الثلثة
مع انه لا يمتنع كون العالمين في محيط بهما ولا كون العناصر

مثلثة الطبائع او تجزيها في احد العالمين غير طبعي فيل
فيلزم هلاكهما لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه قلنا
لو سلم انقضاء الهلاك الفنا فمن لحظة لا ينافي الدوام عرفا
ثم الكتاب والسنة على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش
لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى والنار
تحت الارضين والحق التوقف باب سؤال القبر وعذابه
حق بالآيات والاحاديث المتواترة المعنى الثاني يعرضون على النار
غدوا وعشيا اغرقوا فادخلوا نارا يرزقون فرحين بما آتاهم
الله المتبادر منه من رياض الجنة او حفرة من حفر النار اذا
وضع الميت في قبره يدخل عليه ملكان الحديث وليس ببعيد ان
يوسع الله تعالى في المختار اللحد بحيث يمكن الجلوس فيه وان ينشئ من
الاجزاء الاصلية لمن احرق وتفرق رماده قدر ما يقوم به الحشر
وان لا يشاهد الناظر ما يجري على الميت وقوله تعالى لا يذوقون
فيها الموت الا الموتة الاولى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم
يحييكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين لا ينفي حياة القبر
لجواز ان لا يسمى ما يعقبه موتا او اندراج في الموتة الاولى
تبعا وان يسكت عن بعض الاحياء ان لم يكن امرا ولكونه
معاينا وبالجملة فالذي ثبت من القرآن هو ان للميت في القبر
نوع حياة قدر ما يتألم ويتلذذ وهل ذلك باعادة الروح
اليه او بحالة اخرى تسمى زوالها موتا فيه تردد ثم جميع
احوال البهيمة من الحشر والحساب والصراط والميزان والحوض

والحوض وتفاصيل احوال الجنة والنار امور ممكنة اخبر
بها الصادق فوجب التصديق بها ولا استبعاد في ان يسهل
الله تعالى العبور على الصراط وان كان احد من السيف
وادق من الشعر وان توزن صحائف الاعمال او هي تجعل
اجساما نورانية وظلمانية فلا حاجة الى تاويل الصراط بطريق
الجنة وطريق النار والدلائل الواضحة او العبادات او الشريعة
والميزان بالعدل والمدارك باب الثواب تفضل
والعقاب عدل ومعنى وجوبها انه وعد واوعد فلا يخلف
على اختلاف في الوعد ومعنى استحقاقها ان اضافتهما الى الطاعات
والمعاصي علامية في مجاري العقول والعادات وذلك لانه
لو اوجب على الله تعالى وان الطاعات وان كثرت لا تفي شكر
بعض النعم الفائقة ولو اعتنا لما استطاع عاص عاش على الكفر ان
ادى الايمان ثم كفى وقوله المعتزلة ان عدم وجوبها ينفي
التواني في الطاعات والاجتراء على المعاصي وان اجابا بالمثل
بما تتبع بيانا ظلم وبلا مضرة في تركها موجب لوجوب كل ما في
فعلها نفع مردود بان مجرد الوقوع كاف في المقصود وان
الغرض لا يخص فيما ذكر باب الخلاف في خلود من ادخل
الجنة وفي خلود من دخل الكافر في النار سوى الكافر حكما عند
المعتزلة كاطفال المشركين انهم خدم اهل الجنة وفسق من علم
الله تعالى منه الايمان على تقدير الوقوع ففي الجنة او المعصية
ففي النار واما من مات على الايمان وترك التوبة عن كبيرة ان تابها

فعندهم يخلد في النار وعندنا يعفى عنه او يخرج بعد حين
للنصوص الشاهدة بانهم يخرجون من النار وبانهم يدخلون
الجنة وليس قبل النار وفاقا ولان توابه المستحق وعدا او عفوا
لا تصور الا بالخروج ولان دوام حزا المعصية المحدودة
ليس بعدل فان دوام عذاب من شرب جرعة خمر بعد ما واظب
على الطاعة مائة سنة لو لم يكن ظلما فلا ظلم احتجوا بعمومات
الوعيد بالخلود قلنا يخص بالكفار او بعمل الخلود على
المكث الطويل او تفيد السيئات بعد الاستحلال او نحو ذلك جمعا
بين الادلة قالوا الوقوع الفاسق يخرج الكافر قلنا هيهما قلنا
لازم عليه الشاهي دنيا في الكفر وصحة القياس في مقابلة النص
وفي الاعتقاد آن والجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تحبط
جميع الطاعات مخالفة للسمع والعقل والبعض على ان ايا من
الطاعات والمعاصي ارتب اجرا ووزرا لا عدوا احبطت الاخرى
محضا بان يسقط الاقل ولا يسقط من الاكثر شيا واما موازنة
بان يسقط ويسقط ما يقابله وتمسكوا بمثل حبطت اعمالهم لئلا
يتطرق احد انكم ان حبطت اعمالكم ولا بعد المتنازع وهو بطلان
حسنة كاملة بسيئة سابقة او لاحقة وعورض بمثل من العمل
بمثال ذي قرابوه والجواب انه للكبيرة بل ذرعا
على اجر معرفة الله فيجب ان يبدو ابها جميع الكبائر باب
جواز العفو عن الكبائر بدون التوبة لان العفو حقه فله
اسقاطه ويدل على الوقوع مثل يعفو عن السيئة ويعفو عن كثير

ان الله يغفر الذنوب جميعا وعلى نفيه في الشرك ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء والاحاديث الصحاح
والتخصيص بالصغائر او بما بعد التوبة او بما يحمل على الكافر
العتوبة المستحقة مع كونه خلاف الظاهر وصحيح الاحاد يشاله
يصح في البعض وقالت المعتزلة يمتنع سمعا بالنصوص الواردة
في وعيد الفساق فان الخلف والكذب يتصل لا يجوز على الله
تعالى وعقلا بانها اعراض العتوبة وردا بانهم داخلون
في عمومات الوعد ايضا مع بطلان الخلف فيه اجماعا وبانا
نجرد احتمال العتوبة زاجرة يكفي مع الرجحان واذا احتمل
المعفو عن الكبيرة قبل الشفاعة اولى وكيف وقد قال
تعالى استغفر لذنبك وللمؤمنين وقال صلى الله عليه وسلم
ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي لمثل لا تعقل مهتان
شفاعة ولا تشفعها شفاعة الشافعين بعد تسليم عموم الازمنة
والاحوال يخص بالكفار جمعا بين الادلة ولا خفاء في ورود
الشرع بالشفاعة تحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم
ان يكون من سأل الله تعالى زيادة كرامة النبي صلى الله عليه وسلم
شفاعته واما الحمل على الصغيرة او ما بعد التوبة فظاهر
البطلان ثم الكبيرة هي التي تشعر بقلة الاكتراث وقيل التي
ختمت بالوعيد وقيل كل معصية نهي بالاضافة الى ما دونها
كبيرة والى ما فوقها صغيرة وقيل هي الشرك والقتل والقذف
والزنا والفرار من الزحف والسحر واكل مال اليتيم والعقوق

الألوكة
www.alukah.net

والالحاد في الحرم وقد يزاد الربا والسرقة وشرب الخمر باب
التوبة وهي الندم على المعصية لكونها معصية وقبل
مع العزم على الترك في الاستقبال وقالت المعتزلة اعتقاد
انه اساء وانه لو امكنه رد المعصية لردها واجيب سمعا
بقوله تعالى توبوا الى الله جميعا وقالوا عقلا لما فيها من
دفع الضرر وكذا بثوت القبول ووجوبها على القول حتى
ان الثالم الشارك مثلا حقه يسقط العقوبة عندنا محضى
الكرم وعندهم بنفس التوبة او بكثرة ثوابها ولا يلزم
تجديدها كلما ذكر الذنب وتصح التوبة عن بعض الذنوب
خاصة ويكفي الاجمال وان علم تفاصيل الذنوب وتدين
تحققها على واجب اخرج المغصوب وقد يلزم ذلك معها
كحد القذف وقضاء الصلوات وارشاد من اضله والاعتذار
الى من اذاه وجب الامر بالواجب والنهي عن الحرام ويندب
الامر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه
المعروف والمنكر وجواز التأثير وانتفاء المفسدة ولا
يختص بالولي الا ما يفضي الى القتال ولا ما يحتد الامر عليه
اليه ولا من لا يترك مثله وهو فرض كفاية فيسقط بقيام
البعض ولا دلالة لقوله تعالى عليكم انفسكم على نفي الوجوب
ولا اكراه في الدين منسوخ باب الايمان في اللغة
التصديق وفي الشرع تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم
مجيئه بالضرورة والاكثرون على انه لابد من الاقرار وكفى

به للسلف على انه التصديق والاقرار والعمل لكن لما
رجح بترك العمل عن الايمان خلافا للمعتزلة ولا يدخل في الكفر
خلافا للخوارج فالفاسق عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن
ولا كافر وهذا معنى المنزلة بين المنزلتين وعند الخوارج
كافر فان قيل كيف لا تفتقر الكل بانتفاء الجزء قلت
المراد انه يطلق على اساس النجاة وعلى الكامل المنجي بلا
خلاف والدليل على انه عمل القلب قوله تعالى اولئك كتب في
قلوبهم الايمان وقلبه مطمئن بالايمان ولم تؤمن قلوبهم و
يدخل الايمان في قلوبكم وفي الحديث اللهم ثبت قلبي على دينك
ومن كان في قلبه مثقال حبة خردل من ايمان والاكيفا
بالكلمتين انما كان في حكم الدنيا من عصمة الدم والمال وحقيقة
التصديق الاذعان والقبول المعبر عنه في الفارسية بكرويدن
وراست كردن والتكذيب بضده الانكار والتكذيب لا مجرد
العلم والمعرفة الحاصلة لبعض الكفار يعرفونه كما يعرفون ابناءهم
ليعلمون انه الحق من ربهم جحدوا بها واستيقنتها انفسهم ويعامله
النكر والجهالة وقد وقع في عبارة السلف مكان التصديق
العلم والاعتقاد والمراد العلم التصديقي ولم يطرأ على الايمان
والتصديق نقل ولهذا كانوا مسلمين من غير توقف ولا
استفسار وانما خص متعلقه بامور مخصوصة ولذا صح في
جواب اخبرني عن الايمان الايمان ان تؤمن بالله الحديث فان
قيل الايمان مأمور به فيلزم ان يكون فعلا اختياريا

الألوكة
www.alukah.net

والتصديق المقابل للتصور المتعلق بكل وبدن كيف من اقسام العلم
قلت ليس معنى كون المامور به اختياريا ان يكون من مقوله ان
يفعل البتة بل ان يصح تعلق القدرة به وكسبه بالاختيار وان كان
في نفسه كيفا كالعلم والنظر وغيرهما كالقيام والقعود
والتحرك والتنزه والصوم والصلاة وغاية الامر انه شرط
كون التصديق حاصلا بالاختيار وبالمباشرة الكسبية واما انه
معنى غير ما جعل في المنطق مقابلا للتصور وقسيما لكل وبدن
فلا وعلى ما ذكر فالتعريف الخالي عن الاذعان كالمشوش غلط
لان يكون تصديقا مقابل تصور او واسطة والتعريف المتعارف للاذعان
بلا كسب واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم ان يكون تصديق
الملائكة بما القي اليهم والانبياء بما اوحي اليهم والتصديق بما
سمعوا من النبي عليه السلام او وقع في كلامهم عند مشاهدة المعجزة
مكتسبا بالاختيار او يكون بعد مكلفين بتحصيل ذلك بالكسب وهو
ورد بما قيل في حصول التعريف بدون الاذعان وفي
بعض الكفار مستثنين عن جميع ما جاء به النبي غير مصدقين وفي
ان كفرهم مبني على عدم التصديق لا عدم الاعتداد به بناء
على ظهور امارات الانكار من الاباء عن الاقرار وعن قبول الاحكام
ونحو ذلك كمن صدق وسجد للصنم واذا ثبت ان الايمان اسم للتصديق
والقبول وان المومن قد يومن ويسمى مثل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم
الصيام يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وامنوا برسوله وان العمل قد يعطف عليه
مثل امنوا وعملوا الصالحات وقد ينفى عنه مثل وان طائفتان من

من المومنين اقتتلوا وان الايمان شرط للعباده وان من صدق
واقر فمات قبل ان يعمل مومن ظاهر ان الاعمال غير داخلة
في حقيقة الايمان فما اطبق عليه كثير من السلف من انه اسم
للتصديق والاقرار والاعمال اراد والايمان الكامل كما
قيل ان الاقرار ركن زايد لا يفوت الايمان بفوته والمعتزلة
لا ينكرون اطلاق الايمان على التصديق بالامور المخصوصة
كما في الايات المذكورة لكنهم يدعون انصرافها الى الاعمال
لقوله تعالى ذلك يوم الدين اشارة الى الاعمال والدين عند
الله الاسلام والاسلام هو الايمان كما سياتي ولقوله تعالى انما
المومنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وما كان الله
ليضيع ايمانكم فلعلها يجوز ان يكون ذلك اشارة الى الاخلاص
او التدين بالاعتقاد وان يراد ان الدين المعتبر هو
دين الاسلام وان يكون الايمان غير الاسلام وان يراد
المومنون الكاملون وان يكون الايمان مجازا في الصلاة
او يراد التصديق بوجوبها واما مثل لا يزني الزاني
وهو مومن لتعلقه ومثل وما يومن اكثرهم بالله الا وهم
مشركون ومن الناس من يقول آمنا بالله الاية فلان الاول
تصديق بالله فقط والثاني باللسان فقط والكفر بمثل
هذه الصنم والمعنى في الفاذورات انه ليس بكونه اخلالا
بالعلم والا اقتصر على نفي الايمان بل لان الشرع جعل بعض
المعاصي امارات التكذيب كترك الكبيرة عندنا ومن

وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر فله بعض احكام المؤمن كعصمة
الدم والمال وبعض احكام الكافر كسلب اهلية الامانة
والقضاء والشهادة فجعل له منزلة بين المنزلتين واسم بين الاسمين
وذهبوا ان هذا اخذ بما اتفق عليه وهو الفسق وترك المختلف
فيه وهو الايمان والكفر ورد بانه ترك للجمع عليه وهو علم
الواسطة وعند الخوارج هو كافر لتمسكهم بظواهر النصوص
الواردة بتخليدهم او الباطنة باختصاص العذاب على الكفار
تهويلا وتخويفا وقتل هو منافق لان عصيانه دليل
كذبه في دعوى التصديق ورد بالمنع واما جعل مثل الكذب
والخيانة من علامات النفاق فتهويل باب الاجماع
على ان كل مؤمن مسلم وبالعكس وان حكمهما واحد ومرجعهما
الى القبول والانقياد لكن التغاير مفهوما قد يتعاطفان
مثل ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات فما زادهم
الا ايمانا وتسليما ولاطلاق الايمان على الاستسلام والانقياد
الظاهر قد تبع نبي الايمان قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا
ولكون السؤال عن متعلق الايمان وعن شرائع الاسلام ورد
في الحديث الايمان ان تؤمن بالله الى الخ والاسلام ان تشهد
ان لا اله الا الله الى الخ والمجموع على ان الايمان لا يزيد ولا
ينقص لما انه التصديق البالغ حد اليقين وانما يتفاوت
اذا جعل اسما للطاعات ورد بان اليقين ايضا يتفاوت
قوة وضعفا وبان ايمان احاد الامة لا يساوي ايمان

ايمان النبي قطعا وبان ظاهر الكتاب والسنة قبول الزيادة
والنقصان واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا ليزدادوا
ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين امنوا ايمانا وفي الحديث
ان الايمان ليبدو حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل
صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات
والاعداد او بحسب زيادة المؤمن به عند ملاحظة العقل
او بحسب الاثار والانوار بكثرة من الصحابة والمجتهدين
على صحة الاستثناء في الايمان بحوا انا مؤمن ان شاء الله تبركا وتأدبا
او تردد انما هو اية النجاة اعني الايمان الموافاة بالايمان
الناجز والعبرة بالموافاة بمعنى انه المنجي وان كان الناجز
ايمانا وكذا الكفر والسعادة والشقاوة والاكثرون على
منعه لابهامه الشك في الناجز باب الجمهور على صحة
ايمان المقلد لصدق التعريف وعدم الدليل على اشتراط
الدليل والناعي على ايمان ابي طالب فاسد لان علة كونه
ايمان دفع عذابه وانه لم يسق للعبد قدرة التصرف في
نفسه والاستماع لها واما المانعون فالمعتزلة يشترطون
في كل مسئلة الممكن من اقامة الحجة ودفع الشبهة والشيخ اثبت
الاعتقاد على دليل في الجملة والى هذا رجع المتأخرون من
المعتزلة حيث قالوا الخلاف فيمن نشأ في شاهق جبل ولم
يتفكر فاخبر بما يجب عليه اعتقاده فصدق واما من نشأ
في دار الاسلام ولو في الصحاري ونواحي عمان حال التي صلى

صلى الله عليه وسلم فمن اهل النظر وقال بعضهم ان وجوب النظر
انما هو في حق البعض واما العاجز كالعوام فلا يكلف الا
بتكليف المحق او سماع ادلة الدلائل الظاهرة فان لم يحسنوا
فهم اصحاب الجهل والا فلا تكليف قالوا وليس الخلاف في احراز
احكام الاسلام بل في انه هل يعاقب عقوبة الكافر والمنكر لعموم
الايمان عما من شأنه وان خلا عن تكذيب وانكار وعقد
ورد نفسه بالجحد والكفر بالله اراد الجحد والجهل بشيء مما علم قطعا انه من
احكامه اجمالا او تفصيلا والمنكر لبعض الافعال مع بقاء
كمال التصديق ان سلم فمبني على جعل الشارع بعض المحظورات
علامة التكذيب وكذا البعض الثاني وبقيت في الاصول والكافر
ان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان سبق اسلامه فبالمرتد
وان مال اعتقاده الى بعد الهة فالمشرك وان تدين ببعض
الكتب السماوية فبالكتابي وان اعتقد استناد الحوادث
الى الزمان فبالدهري وان نفى الصانع فبالمعطل وان
ابطل عقايد هي كفر وفاق فبالزنديق والجمهور على ان
المخالف الحق من اهل العقلة لا يكفر ما لم ينكر شيئا من ضروريات
الدين لان النبي عليه السلام ومن بعده لم يكونوا يفتشون عن
العقايد والسكوت عن الاصول التي هي من ضروريات الدين
انما كان لشهرتها وظهور ادلتها والمعتزلة يكفرون بانكار
القواعد المخصوصة بالسنة والجماعة ولذا قال الاستاذ
يكفر من كفرنا والفسق الخروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب

بارتكاب كبيرة والاصرار على الصغيرة والبدعة مخالفة اصل
الحق في العقيدة وحكمها التعزير والاهانة ومنهم من جعل
المخالفين في بعض الفروع بدعة ومنهم من زاد كل امر لم يكن
في عهد الصحابة ومن ضمنها جاز كون بعض البدعة حسنة
باب الامامة رياسة في امر الدين والدنيا خلافة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى الامام واجب على الخلق سمعا
عندنا للاجماع ولكونه مقدمة ما وجب من اقامة الحدود
وسد الثغور ومنافع لا تحصى وعقلا عند بعض المعتزلة
لما فيه من دفع الضرر وردوا بان هذا القدر لا يوجب استحقاق
تارك الدم والعقاب وعلى الله تعالى عند الشيعة لكونه
لطفا محصلا لمعرفته ومقربا من الطاعة وردوا بانه لا وجوب
على الله تعالى وبانه تتفق مفاسد فان قلت فلا يكون
لطفا محضا على انه لو سلم تكمل اللطف في اظهاره ولم يجب
وتقول الحوادث انه لا يجب اخذه لما فيه من اثارة الفتنة
فاسد لتمام الدليل لان فتنة عدمه اشد ولشرط فيه
التكليف والحرية والذكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة
والاجتهاد والاصابة لظهور الاحتياج اليها ولكونه قرشيا
لقوله الائمة من قريش الولاية في قريش قد مر ولان الشرف النسبي اثر في جميع الامم وخالفت الخوارج
واكثر المعتزلة لقوله عليه السلام اطيعوا ولو امر عليكم عبد
حبشي اجذع واجيب بحمله على غير الامام جمعا بين الادلة

وعند الاضطرار يكفي ذو شوكة نصب او استولى واشترط
الشيعة كونه هاشميا بل علويا وافضل اهل زمانه ليتحقق
تقدم المفضول ورد بالمنع بل ربما يكون اصلح وان يكون
معصوما قياسا على النبوة ولكونه واجب الطاعة لان
المعصية ظلم وعهد الامام لا ينال الظالمين ولانه لو عصى
لافتقر الى امام اخر ونقل ولكان ناقضا للشرع وقد شرع
حافظا ورد بمنع الجامع وبانه انما يطاع فيما لا يخالف
الشرع وعند المخالفة يرجع الى الادلة وعدم العصمة
لا يوجب المعصية فضلا عن الظلم ثم المحمول على ثبوت الامامة
باختيار اهل الحل والعقد وان قالوا اذ قد اشتغل الصحابة
بعد النبي عليه السلام وبعد عثمان بالبيعة والاختيار من غير
نكير وخالفت الشيعة لانه قد يخفى على اهل البيعة بعض الشروط
كالعصمة والافضلية ومعرفة الدين كله ولانه ليس لهم تولية
مثل القضاء والاحتساب ولان فيه اثاره ولان من اختاروه
يكون خليفة نبي الله ورسوله واجب منع الاول
والخفا بمعنى عدم العلم وبانه لو سلم عدم التعين مثل
القضاء فلوجود الامام وبانه لا فتنة عند الاذعان للحق
واعتبار الترجيح ولو سلم فتنته عدم الامام اشد وبان مختارهم
خليفة الله بدليل الشرع وفيه اكمال الدين واستخلاف ولو
من النبي عليه السلام فلا يرد اليوم اكملت لكم دينكم وانه عليه
السلام كان يستخلف ويوصي لتبته وانه يستحيل منه ان يهمل

يهمل مثل هذا الامر واما ادعاء النص الجلي على
علي رضي الله عنه فمتوح في اكابر الصحابة ما يجهل او يعاند
بل في علي حيث لم يقم بالامر ولم يحتج بالنص بل في الكتاب والسنة
حيث اثنى عليهم وجعلهم خير امة الا ترى ان عليا قبل الشورى
وقال لطلحة ان اردت بالعتك وعاقد ابا بكر وغيره وايادهم
عليهما بالاصلح وصل معهما الجمع والاعياد وان كثيرا من عظماء
اهل البيت انكروا النص وان العباس قال لعلي امدد
يدك لابايعك وعمر لابي عبيدة باب الامامة بعد
النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر لاجماع اهل الحل والعقد
وقد ثبت انقيادهم علي ونسبته خلعته والثناء عليه حيا وميتا
والاعتذار عن التاخير في البيعة ولان الكل اتفقوا على
امامة ابي بكر او علي او العباس ثم انهما لم يبايعاه وقد
تمسك بقوله تعالى سندعون الى قوم والداعي ابو بكر او عمر
باتفاق المفسرين وبقوله عليه السلام اقتدوا بالذين من بعدي
ابي بكر وعمر وبقوله الخلافة بعدي ثلاثون سنة وبانه صلى الله
عليه وسلم استخلفه في الصلاة ولم يعزله ولذا قال علي رضي الله
الله لديننا فرضيناك لدنيانا وقالت الشيعة على لا يتناول
العصمة والافضلية والنص في غيره ورد بالمنع وبقوله تعالى
انما وليكم الله ورسوله الاية والمراد بالولي المتصرف في
الامور اذ ولاية النصرة تعم الكل وعلي هو الذي تصدق
بخاتمه وهو راكع واجيب بان سوق الاية لولاية المحبة

والاجتهاد

والنصره ووصف المومنين للمدح وزيادة الشرف وهم راكعون
تعطف اي للصلاة اليهود او خاضعون على ان الحصر
لنفي المنازع ولم تكن الامامة وحمل صيغة الجمع على الواحد
بعيد وولاية التصرف بالفعل لم تكن ح وباعتبار المال
لم يستقم في الله ورسوله ولما تواتر من قوله من كنت مولاه
فعلي مولاه وانت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي
لان المراد التصرف في الامر اذ لا صحة او فايدة لغيره وبمنزلة
هارون عام اخرجت منه النبوة فبقيت الخلافة ورد بانه
لا تواتر ولا خاص في علي ولا في غيره بالاحاد في مقابلة
الاجماع وكفاك عدم الاحتجاج وبعد ايدفع توسلوا عليه
بامرة المومنين وانت الخليفة من بعدي وانه امام المتقين
هذا خليفتي عليكم انت اخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي
ديني بكسر الدال وقد يخص بان غيره لا يصلح لظلمهم بسبق كفرهم
وفساد دينهم وطعن مفصله في حق كل من الثلاثة ورد بان
بعضها افتراء والبعض غير قادح والبعض تاويلات ثم عمر
لتنويص ابي بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم عثمان لان عمر
جعل الامر شورى من ستة ووقع الاتفاق على عثمان ثم على لاجماع
اهل الحل والعقد على مبايعته ومتابعته ثم آل الامر الى الحسن
وبعد ستة اشهر من بيعته سلم الامر لمعونة تسكن الفتنة فانقلب
الامامة الى الملك والسلطنة والا فضيلة بترتيب الخلافة
اما اجمالا فلان اتفاق اكثر العلماء على ذلك يشعر بوجود دليل

دليل لهم عليه واما تفصيلا فلقوله وسيجنبها الاتقى الذي يوتي
ماله يتزكى وهو ابو بكر ولقوله عليه السلام فوالله ما طلعت الشمس
ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على احد افضل من ابي بكر
وقوله خير امتي ابو بكر ثم عمر وقال لو كان بعدي نبي لكان عمر
وقال عثمان اخي ورفيقي في الجنة وبعضد ذلك ما تواتر من اخبارهم
واثارهم ومساعيهم في الاسلام وقال الشيعة الافضلية
على لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم ولا شك ان عليا اجرا الى النبي
في الكرب وجبريل وصالح المومنين وقوله عليه السلام من اراد
ان ينظر الى ادم الحديث وحديث الطير ولانه اعلم وازهد واشجع
وانجح واجود واكثر عبادة واحسن خلقا واجيب بان
الكلام في الاكرام عند الله تعالى واما بعدهم فقد ثبت ان فاطمة
سيدة نساء العالمين وان الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة
وان العشرة الذين منهم الاربعة والطلحة والزبير مبشرون
بالجنة ثم الفضل والتقوى وبهما فضل العشرة الطاهرة
والحق بعظم جمع الصحابة وا لكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين
والانصار كما ورد في الكتاب والسنة في الثناء عليهم ولقوله عليه
السلام الله الله في اصحابي لا تتخذوا اصحابي غرضا خير القرون قرني
وتوقف علي رضي الله عنه عن بيعة ابي بكر كان لحزنه وعن نصرة
عثمان لعدم رضاه وعن قبول بيعة لاعظام الحادثة وعن قصاص
القتلة لكونهم اولاده او لانه رأى عدم مواخذة البعض بما تلوث
من الدم والمال وتوقف الجماعة عن الخروج معه الى الحروب

www.alukah.net

كان لاجتهاد منهم وعدم الزام منه للنزاع في امامته والمصيب
في حرب الجمل وحرب الخوارج علي رضي الله عنه والمخالفون بغاة
لا فسقة او كفرة لما لهم من الشبهة ولهذا نهى علي عن لعن اهل الشام
باب قد وردت احاديث صحيحة في ورود امام من ولد
فاطمة رضي الله عنها على الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا
وفي نزول عيسى عليه السلام وفي خروج الدجال وعن ذلك نزال الكواكب
كدابة الارض ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها
والخسفات الثلاث وقلة العلم والامانة وكثرة الفسوق والخيانة
ورياسة الفساق والارذال واشتغال السلام على الزوال
وانتقاض النظام الى الاختلال وبشره ان يكون هذا عند غاية
قرب الساعة فلا ينافي خبر ثم اخر الامة على ما قال عليه السلام
مثلي امتي مثل المطر لا يدري اوله خير ام آخره ورزقنا الله
الآخرة والاولى ووفقنا للعمل بما يحب ويرضى انه خير موفق ومعين
يجزي في اواخر صفر الخير من شهور سنة ٩٩٥ من هجرة المبعوث لكل قرنة

اوقف هذا الكتاب وقفا
صحيحا شرعيا انه لا يباع
ولا يرهن ولا يوهب ابدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net